

Distr.: General
30 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

تضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ لعشر بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية التي تضم المبعوثين والمستشارين والممثلين الخاصين والشخصيين للأمين العام. وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨، للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة، ما مقداره ٢٠٠ ٩٨٤ ٤٩ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

220917 140917 17-15143 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	استعراض مالي عام	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	مكتب المستشار الخاص المعني بقبرص	٤
باء -	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	١٠
جيم -	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	٢٠
دال -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٢٤
هاء -	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٢٩
واو -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	٣٥
زاي -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان	٤٣
حاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	٥٠
طاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن	٥٩
ياء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام (بوروندي)	٦٨

أولا - استعراض مالي عام

١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ للبعثات السياسية الخاصة، المدرجة ضمن هذه المجموعة، ما مقداره ٢٠٠ ٩٨٤ ٤٩ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتيح الجدول ١ إجراء مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧ كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	
	الاعتمادات المقدرة	النفقات	الفرق التقديري	مجموع الاحتياجات	غير المتكررة	المعتمدة لعام الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبض	٥ ٥١١,٦	٥ ٧٨٢,٢	٢٧٠,٦	٢ ٨٥٨,٥	٥,٨	٢ ٨١٠,٥
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادات الجماعية	٤ ٣٧٥,٠	٤ ٣٢١,١	(٥٣,٩)	٢ ١٤٣,٧	-	٢ ٢٠١,٠
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	١ ٠٨٣,٢	٩٠٤,٦	(١٧٨,٦)	٤٦٢,٨	-	٥٤٥,٣
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٩٠٩,١	٧٢٩,٨	(١٧٩,٣)	٤٠٣,٠	-	٤٨٩,٢
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٣ ٩١٣,٧	٣ ٦٩٨,٢	(٢١٥,٥)	١ ٧٧٢,٦	-	١ ٩٧٦,٠
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا	٣١ ٢٥٢,٣	٣١ ٢٥٢,٣	-	١ ٦٧٠,٦,٢	١٢٨,٤	١٦ ٣٥١,٨
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان	٢ ٨٣٧,٥	٣ ١٦٥,٣	٣٢٧,٨	١ ٤١٨,٠	٢,٣	١ ٣٨٧,٣
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	٨ ٧١٥,٢	٨ ٥٠٩,٩	(٢٠٥,٣)	٣ ٧٤٢,٦	١٠,٣	٤ ٣٣٢,٥
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	٢١ ١٥٩,٩	٢١ ٢٠٢,٨	٤٢,٩	١٣ ٧٧٧,٢	٥٤,٥	١٣ ٢٤٣,٥
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام (بوروندي)	١٥ ٣١٢,٤	١٤ ٣٥٣,٣	(٩٥٩,١)	٦ ٦٩٩,٦	٤٥,٠	٧ ٧٦٣,٧
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٩٥ ٠٦٩,٩	٩٣ ٩١٩,٥	(١ ١٥٠,٤)	٤٩ ٩٨٤,٢	٢٤٦,٣	٥١ ١٠٠,٨
						(١ ١١٦,٦)

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
ألف - مكتب المستشار الخاص المعني بقبرص
 (٥٠٠ ٢٨٥٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - يقدم مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المعروف أيضا باسم بعثة المساعي الحميدة، الدعم للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456) تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص، اعتباراً من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات شاملة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شرع الزعيمان في مفاوضات شاملة، برعاية الأمم المتحدة، بشأن الفصول المتعلقة بمسائل الحكم وتقاسم السلطة، والممتلكات، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والمسائل الاقتصادية، والأمن والضمانات، والأراضي. والسيد إسبن بارث إيدي (النرويج) هو المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص منذ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٤ - وقد قدم الأمين العام، منذ بداية المفاوضات الشاملة، تقارير مرحلية إلى مجلس الأمن عن أنشطة مكتب المستشار الخاص (S/2009/610 و S/2010/238 و S/2010/603 و S/2011/112 و S/2011/498 و S/2012/149 و S/2016/15 و S/2016/599). وقدم المستشار الخاص ثلاث عشرة إحاطة إلى مجلس الأمن (في ١٠ حزيران/يونيه، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، و ١٥ آذار/مارس، و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٩ آذار/مارس، و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، و ٢٨ كانون الثاني/يناير، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). ورحب المجلس، في قراره ٢٣٣٨ (٢٠١٧)، بالتقدم الجيد المحرز في المفاوضات، بما في ذلك عقد المؤتمر المعني بقبرص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، واصل كل من الأمين العام ومستشاره الخاص عقد اجتماعات بانتظام، لتقديم إحاطات إلى الجهات الدولية المعنية والحكومات الرئيسية في المنطقة.

٥ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٧، واصل الزعيمان القبرصي اليوناني والقبرصي التركي ومفاوضوهما العمل بصورة مستمرة بشأن الفصول الموضوعية من المفاوضات. وازدادت وتيرة المفاوضات في أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، عندما سافر الجانبان إلى سويسرا (٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، و ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، و ٩-١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) لإجراء مفاوضات مكثفة، بشأن جملة أمور منها الفصل المتعلق بالأراضي. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دعا الأمين العام إلى عقد المؤتمر المعني بقبرص، الذي تولى تيسيره مكتب المستشار الخاص، وذلك لتناول الفصل السادس من المفاوضات المتعلق بالأمن والضمانات. وعاد المؤتمر إلى الانعقاد، على مستوى النواب والخبراء، في سويسرا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي أواخر شباط/فبراير ٢٠١٧، توقفت المحادثات قرابة سبعة أسابيع. واستأنف الزعيمان والمفاوضون، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقد اجتماعات منتظمة.

- ٦ - وفي الوقت نفسه، واصل مكتب المستشار الخاص تيسير عمل أفرقة الخبراء العاملة، واللجان التي أنشأها الجانبان، للتحضير للتوصل إلى تسوية في مجالات مثل الاقتصاد، والمسألة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والممتلكات، والقضاء الاتحادي، والمعاهدات الدولية، والقوانين الاتحادية.
- ٧ - وواصلت اللجان التقنية الثلاث عشرة التي أنشأها الطرفان بشأن الجرائم والمسائل الجنائية؛ والأعمال التحضيرية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي؛ والمسائل الاقتصادية والتجارية؛ والتراث الثقافي؛ وإدارة الأزمات؛ والمسائل الإنسانية؛ والصحة؛ والبيئة؛ والإذاعة؛ والمعايير؛ والثقافة؛ والتعليم؛ والمساواة بين الجنسين؛ اجتماعاتها بتيسير من مكتب المستشار الخاص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

التعاون مع الكيانات الأخرى

- ٨ - تمشيا مع النهج المتكامل للأمم المتحدة في قبرص، يعمل مكتب المستشار الخاص، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، على نحو يحقق أكبر قدر ممكن من التآزر، ويكفل تقديم دعم متسق وفعال للجهود السلام. ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام لقبرص، رئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بدور نائب المستشار الخاص للأمين العام في ما يتعلق بالمفاوضات، من أجل كفالة تقديم الدعم إلى مكتب المستشار الخاص وتنسيقه من جانب القوة (على أساس عدم استرداد التكاليف)، والفريق القطري للأمم المتحدة.
- ٩ - وينسق مكتب المستشار الخاص ويتولى، منذ أواخر عام ٢٠١٥، الإشراف السياسي على مشاركة المؤسسات المالية الدولية، وهي حالياً صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصرف المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، دعماً للعملية. ويشمل ذلك تقديم التوجيهات والإسهامات السياسية، والتداول بالفيديو شهرياً بغرض التنسيق، وإعداد بعثات خبراء منتظمة إلى قبرص، وتيسيرها وتنسيقها، وتنظيم حلقات عمل مع الجانبين.
- ١٠ - ولا تزال نتائج الاستعراض المفصل لترتيبات التنسيق بين مكتب المستشار الخاص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٠، سارية المفعول (انظر A/65/706، المرفق الثالث). وقد أُبرم، في عام ٢٠١٣، اتفاق رسمي بين البعثتين، بشأن تقديم الدعم الإداري واللوجستي. وقد نُقح هذا الاتفاق ووقع في آب/أغسطس ٢٠١٦.

المعلومات المتعلقة بالأداء

- ١١ - استمرت العملية، منذ استئناف المفاوضات الشاملة في أيار/مايو ٢٠١٥، بوتيرة مطردة، بعقد مفاوضات بين الزعيمين والمفاوضين في قبرص، وكذلك خارج الجزيرة. والجدير بالذكر أن الجانبين أجريا مفاوضات مكثفة خارج الجزيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (٧-١١ و ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر) وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (٩-١٢ و ١٨-٢٠ كانون الثاني/يناير) بشأن جميع فصول المفاوضات. وعلى وجه الخصوص، ولأول مرة في هذه العملية، دخل الجانبان في مفاوضات بشأن الفصول المتعلقة بالأراضي، والأمن والضمانات. وأسفر ذلك عن إجراء تبادل أولي للخرائط في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعقبه، في ١٢ كانون الثاني/يناير، عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، لتناول الفصل السادس والأخير من المفاوضات - الأمن والضمانات.

- ١٢ - وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب المستشار الخاص تيسير عقد اجتماعات منتظمة لأفرقة عاملة من الخبراء، وأفرقة فرعية، ولجان، وأنشأها الجانبان، فضلا عن تنظيم حلقات عمل وبعثات تقنية تشارك فيها المفوضية الأوروبية، والمؤسسات المالية، الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ١٣ - ويتوقع مكتب المستشار الخاص، في ضوء التزام الزعيمين المعلن بالتوصل إلى اتفاق تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن، مواصلة تكثيف المفاوضات الموضوعية ومسارات العمل التقنية، في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧. وحسب ما تعكسه المؤشرات المبينة أدناه، يُتوقع أن تظل وتيرة اجتماعات الزعيمين والمفاوضين والخبراء، وكذلك عدد الورقات التي ينتجها الجانبان، وعدد تدابير بناء الثقة، ثابتة.
- ١٤ - وفي عام ٢٠١٧، يُتوقع تحقيق زيادة في التقارب بين الطرفين بشأن المسائل الجوهرية والمسائل الفنية. ومع تقدم الجانبين في مفاوضاتهما، وعملهما من أجل التوصل إلى تقارب بشأن المسائل الجوهرية للمحادثات، زادت المشاركة المباشرة على مستوى الزعيمين ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٧، عقد الزعيمان ما مجموعه ٣٠ اجتماعا بحضور ممثلي الأمم المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن ٧٠ اجتماعا ستكون قد عقدت بين زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي حين واصل المفاوضون اجتماعاتهم بصورة متكررة، أدت زيادة المشاركة على مستوى الزعيمين الرامية إلى إقفال المسائل الأساسية المعلقة في جميع فصول المفاوضات، إلى انخفاض عدد الاجتماعات على مستوى المفاوضين. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٧، عقد المفاوضون ما مجموعه ٢٣ اجتماعا بحضور ممثلي الأمم المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ١٠٠ اجتماع ستكون قد عقدت بين المفاوضين بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧، عُقد ٥٨ اجتماعا للأفرقة العاملة واللجان التقنية، لمناقشة مجالات محددة من الخبرة الفنية، وتحديد مجالات التقارب. وتشير التقديرات إلى أن ٣٥٠ اجتماعا من هذا النوع ستكون قد عقدت بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وتشير التقديرات إلى أن ٢٠٠ ورقة بحث تبين مدى التقدم نحو تحقيق تقارب، وتعكس استمرار كثافة المفاوضات والجهود المبذولة لتحقيق أوجه تقارب في جميع فصول المفاوضات، ستكون قد صدرت بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي ما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي صاغتها اللجان التقنية، ووافق عليها الزعيمان، والتي ترمي إلى تيسير الحياة اليومية للقبارصة في جميع أنحاء الجزيرة، أُنجِز ثلاثة تدابير جديدة لبناء الثقة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧. ويتوقع إنجاز سبعة تدابير أخرى من هذا القبيل قبل نهاية عام ٢٠١٧، ليلبلغ المجموع ٩٦ تدبيرا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

- ١٥ - في حالة استمرار وتيرة التقدم الحالية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧، يمكن أن تمضي العملية قدما نحو المراحل النهائية خلال الفترة المتبقية من عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بما في ذلك صياغة اتفاق التسوية ومرفقاته، والتحضير للتنفيذ. وبناءً على ذلك، سوف يُدعى مكتب المستشار الخاص إلى تيسير عقد المزيد من الاجتماعات بين الزعيمين والمفاوضين والخبراء، و”ممارسة الدبلوماسية المكوكية“ بين الجانبين، كل على حدة، لحين التوصل إلى تسوية شاملة. وستستمر، بل وستزداد الحاجة أيضا إلى تنسيق العمل التقني، استعدادا لتنفيذ التسوية. وفي حين يتولى الموظفون والميسرون العاملون في المكتب المسؤولية العامة عن كل فصل من فصول المفاوضات، يقدم الخبراء الاستشاريون خبرة تقنية متخصصة، عند الاقتضاء، للإسهام في تسوية مجالات الخلاف، وصياغة أفكار لاستراتيجيات التنفيذ.

١٦ - وفي عام ٢٠١٧، عُقدت في سويسرا اجتماعات غير متوقعة خارج الموقع، بما في ذلك دورتان للمؤتمر المعني بقبرص، بمشاركة الدول الضامنة (اليونان، وتركيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). ولم يدرج اعتماد لهذه الاجتماعات في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨، نظرا لحالة عدم اليقين في ما يتعلق بتزامن عقد هذه الدورات وإعداد الصيغة النهائية للميزانية المقترحة.

١٧ - ومع تقدم العملية صوب اختتامها بنجاح، سيواصل مكتب المستشار الخاص العمل مع مجموعة متنوعة من المحاورين، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، لحشد الدعم للمفاوضات، ومساعدة الزعيمين على تهيئة طائفتيهما للتوصل إلى تسوية.

١٨ - وسيواصل المكتب كذلك تيسير أعمال اللجان التقنية، بما فيها أي لجان جديدة قد تُنشأ، وسيواصل دعم تدابير بناء الثقة.

١٩ - ويُتوقع أن يواصل المستشار الخاص القيام برحلات متكررة إلى قبرص، وبلدان المنطقة، ونيويورك، لعقد اجتماعات مع الجانبين، وتيسير المفاوضات، وحشد التأييد للعملية في المرحلة النهائية.

٢٠ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ٢

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء				
مقاييس الأداء				
مؤشرات الإنجاز	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) إحراز تقدم في المفاوضات المكتملة الأركان	٧٠	٧٠	٥٤	٦٠
زيادة التقارب بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية والموضوعية	الأداء المستهدف	الأداء المقدر	الأداء الفعلي	
[عدد الاجتماعات المعقودة بين الزعيمين]	١٠٠	١٦٠	١٤٦	١٠٠
عدد الاجتماعات المعقودة بين ممثلي الزعيمين أو المفاوضين التابعين لهما بهدف تحديد مجالات التقارب	١٠٠	١٦٠	١٤٦	١٠٠
[عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية المعقودة لمناقشة مجالات محددة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب]	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٢٢٩
الأداء المستهدف	الأداء المقدر	الأداء الفعلي		
[عدد الأوراق التي تبين التقدم المحرز في اتجاه التقارب بين الطرفين في إطار عملية التفاوض الشاملة]	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠
الأداء المستهدف	الأداء المقدر	الأداء الفعلي		
	٢٣١	٣٠٥		

- عقد اجتماعات ثنائية مع زعيم القبارصة اليونان وزعيم القبارصة الأتراك، أو ممثليهما أو مستشاريهما، فيما يتصل بجميع فصول المفاوضات (١٧٠)
- إسداء المشورة إلى الجانبين بشأن المسائل المتعلقة بجميع فصول المفاوضات (٢٠٠)
- عقد جلسات إحاطة واجتماعات ثنائية مع المجتمع الدولي (١٧٠)
- تيسير الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة واللجان التقنية بشأن المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والموضوعية ذات الصلة بجميع فصول المفاوضات وتدابير بناء الثقة (٣٥٠)
- عقد اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ والتأثير من الأفراد والجماعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من كلتا الطائفتين، والمشاركة في المناسبات التي تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لعملية التفاوض (٨٠)
- الاتصال بوسائل الإعلام القبرصية والدولية (٥٠ مقابلة و ٣٠ نشرة صحفية) بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- تقديم تقارير و/أو إحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

٢١ - يُتوقع أن يتحقق الهدف رهنا باستمرار الإرادة السياسية لدى الزعيمين ولدى طائفتيهما للتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة، وإقتران ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠	
الاعتمادات	النفقات	الفرق التقديري	مجموع	الاحتياجات	الميزانية	تحليل الفروق	
الاعتمادات	المقدّرة	الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	غير المتكررة	المعمّدة لعام	الفرق	
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٦)-(٤)	
٣ ٩٧٨,٤	٤ ٠٨٧,٨	١ ٠٩,٤	٢ ٢٠٩,٤	-	٢ ٠٣٤,٦	١٧٤,٨	تكاليف الموظفين المدنيين
١ ٥٣٣,٢	١ ٦٩٤,٤	١ ٦١,٢	٦٤٩,١	٥,٨	٧٧٥,٩	(١٢٦,٨)	التكاليف التشغيلية
٥ ٥١١,٦	٥ ٧٨٢,٢	٢٧٠,٦	٢ ٨٥٨,٥	٥,٨	٢ ٨١٠,٥	٤٨,٠	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول ٤
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
		والفئات المتصلة بها		الوطنيون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
وَأَعْ أَع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	متطوعو																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																					
												الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون

وهو ٩ في المائة للموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية) في عام ٢٠١٨، مقارنة بمعدل الشواغر البالغ صفر في المائة في عام ٢٠١٧، فضلا عن تخفيض التكاليف التشغيلية المتصلة أساسا باحتياجات الخبراء الاستشاريين وخدمات الترجمة الشفوية أثناء اجتماعات الزعيمين، وخدمات المعلومات العامة لأغراض أنشطة التوعية المجتمعية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٦ - استُخدم حتى عام ٢٠١٧، مبلغ قدره ٣٣ ٥٠٠ دولار تقريبا لتمويل الوظائف المؤقتة اللازمة لدعم تكثيف المحادثات القبرصية. وتبعا لتطور المحادثات، يمكن أن تُحشد موارد من خارج الميزانية لمواصلة دعم مكتب المستشار الخاص في عام ٢٠١٨.

باء - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٢١٤٣٧٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٧ - عملا بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الموجهة إلى الأمين العام ليحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علما بما يعتزم القيام به.

٢٨ - وحدد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

- (أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ذات الدوافع الإثنية والعرقية، التي قد تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛
- (ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية؛
- (ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛
- (د) إقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها وإدارة هذه المعلومات.

٢٩ - ويُستمد الإطار المرجعي المعياري الأساسي لعمل المستشار الخاص، إضافة إلى الرسائل المتبادلة، من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والمدونة الأوسع نطاقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ ومن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٠ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، تجدر الإشارة إلى أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين تناولوا في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مسؤولية كل من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان عن طريق منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحريض عليها، وتعهدوا، في جملة أمور، بدعم الأمم المتحدة في بناء قدرات في مجال الإنذار المبكر في هذا الصدد. وأهابوا بالجمعية كذلك أن تواصل النظر في مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. واعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في قرارها ١/٦٠، في حين أعاد مجلس الأمن تأكيد أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ في الفقرة ٤ من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، وأشار المجلس إلى إعادة تأكيده لها في الفقرة الثانية من ديباجة القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وفي الفقرة ١٤٠ من الوثيقة الختامية، في الجزء المتعلق بموضوع المسؤولية عن الحماية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم الكامل لمهمة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وشددوا على العلاقة الوثيقة بين الولايتين.

٣١ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعرب الأمين العام، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، عن اعتزامه تعيين مستشار خاص له معني بالتركيز على مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/722)، بأن المجلس قد أحاط علما بما يعتزم الأمين العام القيام به. ويكلف المستشار الخاص بتطوير هذا المبدأ من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية، ومواصلة إجراء حوار سياسي مع الدول الأعضاء بشأن تطبيقه.

٣٢ - وللإسهام في إجراء حوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها، ولرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية بشأن كيفية الاستجابة لأحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أصدر الأمين العام تقريراً بعنوان "تنفيذ المسؤولية عن توفير الحماية" (A/63/677) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي مرفق ذلك التقرير، أشار الأمين العام إلى أنه يعتزم إنشاء مكتب مشترك للمستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية، نظراً للطابع الوثيق والمتكامل لعملهما. ونوقش تقرير الأمين العام في الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مما أفضى إلى اتخاذ أول قرار، بتوافق الآراء، بشأن المسؤولية عن توفير الحماية (القرار ٣٠٨/٦٣)، أكدت فيه الجمعية العامة من جديد عزمها على مواصلة النظر في هذا المفهوم. وأكد الأمين العام مجدداً، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864)، اقتراحه بوضع التعاون بين المستشارين الخاصين في إطار مؤسسي. وأعاد مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين ومنع الإبادة الجماعية و ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين - منع نشوب النزاعات، تأكيد ما ورد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأشار إلى أهمية الدور الذي يضطلع به المستشاران الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، "الذان تشمل مهامهما العمل كآلية إنذار مبكر للحيلولة دون نشوء حالات محتملة قد تسفر عن وقوع إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي".

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٣ - يعمل المستشاران الخاصان بالتعاون الوثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر، ووضع السياسات والأنشطة الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويعمل المستشاران الخاصان في تعاون وثيق مع عدد من كيانات الأمم المتحدة، من بينها إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٤ - ويتلقى المكتب الدعم من إدارة الشؤون السياسية في ما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين والميزانية والشؤون المالية، وتجهيز طلبات السفر وغير ذلك من الأنشطة الإدارية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٣٥ - واصل المكتب تنقيح المنهجية التي يتبعها في الإنذار المبكر من أجل تنبيه الأمين العام، وعن طريقه تنبيه مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بالحالات التي تنطوي على خطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (انظر S/2004/567، المرفق، الفقرة (ب)). وفي عام ٢٠١٤، نشر المكتب إطاراً تحليلياً موسعاً يشكل أداة منهجية لتوجيه تقييم خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، استناداً إلى القانون الدولي والأحكام القضائية السارية. وأحاط مجلس حقوق الإنسان علماً، في قراره ٣٤/٢٨، بالإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية، وشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام الأطر ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لتوجيه عملها في مجال الوقاية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدم الأمين العام الإطار إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن (انظر A/70/741-S/2016/71)، وأوصى باستخدامه على أوسع نطاق ممكن من جانب كيانات الأمم المتحدة وأعضاء الأمم المتحدة لدعم الاستراتيجيات الوقائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٣٦ - و خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، قدم المستشاران الخاصان أربع مذكرات استشارية إلى الأمين العام بشأن التطورات القطرية أو الإقليمية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مع وضع توصيات لاتخاذ إجراءات وقائية. وعند الطلب، قدم المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إحاطة إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل ذات الصلة بولايته.

٣٧ - وواصل المستشاران الخاصان اتخاذ مبادرات لمواجهة مخاطر محددة على الصعيد العالمي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلق الأمين العام خطة عمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من أجل منع التحريض على العنف الذي قد يؤدي إلى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ووضعت القيادات الدينية والجهات الفاعلة التوصيات الواردة في خطة عمل أثناء المشاورات التي نظمها المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية في جميع المناطق في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٨ - وقد استمر المستشاران الخاصان في تنظيم تدريب متخصص لتطوير القدرات على ما يلي: (أ) تحديد المعلومات عن عوامل خطر الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها وإدارة هذه المعلومات؛ (ب) وتطوير قدرات الإنذار المبكر والوقاية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة هذه الجرائم (ج) ووضع هياكل ووسائل وسياسات بغية التصدي لهذه الجرائم عندما تُرتكب. ولا يزال إقبال الدول الأعضاء والمجتمع المدني على هذا التدريب كبيراً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧، نظم المكتب دورة تدريبية أو يستر المساعدة التقنية في أوغندا والبوسنة والهرسك وتونس وكينيا. ومن المقرر تنظيم أنشطة تدريبية أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وقد نُظمت هذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٩ - وتأكيداً على أهمية اتباع نهج إقليمي، واصل المستشاران الخاصان إقامة شراكات تنفيذية مع ترتيبات إقليمية ودون إقليمية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقدما الدعم أيضاً بتوفير التدريب والمساعدة التقنية بهدف وضع أطر وآليات إقليمية أو تعزيز القوائم منها بغية منع ارتكاب تلك الجرائم. وقد أدى العمل مع تلك المنظمات إلى: (أ) زيادة التعاون بشأن المسائل ذات الصلة بولايتي المستشارين الخاصين؛ (ب) وزيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي المرتكبة ضد الإنسانية، وبالتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها؛ (ج) ونتيجة لذلك، تعزيز قدرات الوقاية والحماية والتصدي.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، واصل المستشاران الخاصان العمل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن العمل الوقائي، بما في ذلك ما يتصل بالأوضاع في المنطقة.

٤١ - وواصل المكتب تقديم دعم خاص للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تنفيذ البروتوكول المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقة عليها. وبموجب هذا البروتوكول، المطلوب من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي إسباغ الطابع المحلي على أحكامه وإنفاذه من خلال وضع القوانين التي من شأنها منع الجرائم الفظيعة والمعاقة عليها، واعتماد التدابير التي من شأنها القضاء على التمييز، وتعليم التسامح والتشجيع عليه بين المجموعات الوطنية والعرقية والإثنية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، التمتست الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي الحصول على الدعم التقني من المستشارين الخاصين بشأن تنمية القدرات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالإنذار المبكر وتعهدت بإنشاء لجان وطنية معنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقة عليها. ومنذ ذلك الحين، قدم المكتب التدريب والمساعدة التقنية إلى اللجنة الإقليمية المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقة عليها واللجان الوطنية في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكينيا، فضلاً عن آلية التنسيق الوطنية في زامبيا. وفي عام ٢٠١٧، قدم المكتب الدعم للجان الوطنية في أوغندا وكينيا على وضع إطار قانونية محلي من أجل منع الفظائع الجماعية. وقُدّم دعم إضافي إلى كينيا من أجل تيسير الحوار فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها وتعزيز القدرات الوطنية للتوقي من خطر وقوع جرائم فظيعة في سياق انتخابات عام ٢٠١٧.

٤٢ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية العمل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأعضاء فيها. ويُجري مكتب المستشارين الخاصين مشاورات مع برلمانيين من الدول الأعضاء في الرابطة حول دورهم في منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جنوب شرق آسيا.

٤٣ - وفي أوروبا، واصل المستشاران الخاصان العمل مع منظمات إقليمية بغية إدماج الوقاية من الأعمال الوحشية في الأطر السياسية والتنفيذية، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي. وقدم المستشاران الخاصان أيضاً إحاطات منتظمة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأوروبي وفريق مجلس الاتحاد الأوروبي العامل المعني بشؤون الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المستشاران الخاصان أيضاً مناقشات رفيعة المستوى حول السياسات مع الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي بشأن الترتيبات المؤسسية من أجل الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وبشأن تحسين الاستجابات للتهديد إلى السكان الذي تشكله الجماعات المسلحة غير الحكومية. واستفاد المكتب من التعاون القائم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأجرى مشاورات مع مفوضية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لشؤون الأقليات القومية، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع نشوب النزاعات.

٤٤ - وفي منطقة الأمريكتين، واصل المستشاران الخاصان تعاونهما مع منظمة الدول الأمريكية، ولا سيما مع لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لهذه المنظمة. وإلى جانب ذلك، واصل المستشاران الخاصان دعم مبادرات شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية، التي تضم عضويتها ١٨ دولة. وساهم موظفو المكتب كمدرسين في الأنشطة التدريبية التي تجريها الشبكة.

٤٥ - وشمل التعاون مع جامعة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساهمة الجامعة في أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها المكتب في المنطقة.

٤٦ - وقد استمر المستشاران الخاصان في تشجيع الدول الأعضاء على تعيين جهات تنسيق وطنية ثعنى بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية، وقدا مساهمة فنية في الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف شبكات جهات التنسيق.

٤٧ - واستمرت عملية التطوير السياسي والمؤسسي والتشغيلي لمبدأ المسؤولية عن الحماية، تمشياً مع ما قرره الجمعية العامة لمواصلة النظر في هذا المبدأ في عام ٢٠٠٩. وواصل المستشاران الخاصان التشاور مع الدول الأعضاء في نيويورك أو في عواصمها الوطنية، ومع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة، بشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، والسبل الكفيلة بالوفاء بالتعهد الذي قطعه جميع رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في عام ٢٠٠٥ بحماية السكان من خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابها. وفي عام ٢٠١٧، أشرف المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن توفير الحماية على إعداد التقرير السنوي التاسع للأمين العام بشأن هذه المسألة، المعنون "تنفيذ المسؤولية عن الحماية: المسألة من أجل المنع" (A/71/1016-S/2017/556). ويعكس التقرير الذي يسترشد بالمشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، العناصر الرئيسية للمساءلة القانونية والسياسية والأخلاقية للتنفيذ فيما يتعلق بكل ركيزة من الركائز الثلاث للمسؤولية عن الحماية. وسيعقد حوار الجمعية العامة غير الرسمي الثامن بشأن المسؤولية عن توفير الحماية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٤٨ - سيواصل المستشاران الخاصان إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة إبادة جماعية أو جرائم حرب أو تطهير عرقي أو جرائم ضد الإنسانية، وسيصدران توصيات بالإجراءات الوقائية التي ينبغي أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل المستشاران الخاصان أيضا العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون والحوار وتنمية القدرات بهدف منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتحديد أفضل الممارسات المطبقة لدى البلدان والمناطق التي تجنبت وقوعها، بسبل منها منع التحريض على ارتكابها. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل المستشاران الخاصان التركيز على أربعة مجالات للعمل، هي: (أ) إذكاء الوعي؛ (ب) جمع المعلومات وتحديد الشواغل؛ (ج) والإعلام عن الشواغل والتوصيات؛ (د) وتنمية القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إذكاء الوعي

٤٩ - بغية منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، سيواصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني للعمل بصورة جماعية صوب تحقيق هذا الهدف. ويمثل اكتساب فهم أكبر لأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، وللتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها، إجراءً وقائياً بحد ذاته. وفي ذلك الصدد، سيساعد المكتب الجمعية العامة في مواصلة نظرها في مبدأ المسؤولية عن الحماية، بسبل منها إعداد التقارير السنوية للأمين العام عن مختلف أبعاد تطبيق هذا المبدأ، والتحضير لإجراء حوارات سنوية تفاعلية وغير رسمية بشأن المسؤولية عن الحماية. وإضافة إلى ذلك، سينظم المكتب، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، أنشطة مُحَدَّدة لزيادة المعارف والعمل بشأن مختلف أبعاد منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن مبدأ المسؤولية عن الحماية.

٥٠ - وسيتولى المكتب أيضا نشر البحوث والمنشورات التي أعدها بشأن جوانب مختلفة لمنع الإبادة الجماعية ومبدأ المسؤولية عن الحماية، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، بوسائل منها موقعه الشبكي.

جمع المعلومات وتحديد الشواغل

٥١ - سيواصل المستشاران الخاصان جمع المعلومات وتحديد التطورات المثيرة للقلق حول العالم من منظور منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة، ومكاتبها وصناديقها وبرامجها والدول الأعضاء المعنية. وسيستمران في الاستفادة من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية التي تُجمع أساساً من مصادر الأمم المتحدة، وسيقيم الحالات بناء على الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية الذي وضعه المكتب (A/70/741-S/2016/71). وسيقوم المستشاران الخاصان، عند الاقتضاء وبالتشاور مع السلطات الحكومية والإقليمية ذات الصلة، بزيارات قطرية.

الإعلام عن الشواغل والتوصيات

٥٢ - وفقاً للممارسة المتبعة سابقاً والإجراءات التي حددها الأمين العام (انظر A/64/864)، سيوجه المكتب انتباه الأمين العام ومن خلاله مجلس الأمن، إلى الحالات المثيرة للقلق، وسيوصي بمسارات ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمنع جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو وقفها. ويستطيع المستشاران الخاصان الدعوة إلى تطبيق التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي يمكن أن تنفذها الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها، من جانب المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، على نحو أكثر عموماً.

٥٣ - وإذا يلاحظ المستشاران الخاصان أن الإجراءات الوقائية والحماائية عرفت أكبر قدر من النجاح في الحالات التي توافقت فيها الدولة على اتخاذ إجراءات عاجلة ويتوصل فيها المجتمع الدولي إلى توافق في الرأي بشأن المشاكل وطريقة التصدي لها، فإنهما سيستخدمان جهود الدعوة للتشجيع على تهيئة بيئة سياسية مؤيدة للإجراءات الوقائية والحماائية عن طريق المشاركة البناءة. ويمكن أن تكون جهود الدعوة ثنائية أو متعددة الأطراف، ويمكن أن تكون سرية أو علنية.

تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتصدي لها، فضلاً عن التحريض على ارتكاب هذه الجرائم

٥٤ - سيواصل المكتب تقديم التدريب والمساعدة التقنية أو تيسير تقديمها، والإسهام، عند الطلب، في وضع المبادرات التي تقودها الدول، بما في ذلك مبادرات شبكات مراكز التنسيق الدولية التي تهدف إلى حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلاً عن التحريض على ارتكابها. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، سيقدم المستشاران الخاصان أيضاً المشورة والمساعدة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه الجرائم.

٥٥ - وسيواصل المستشاران الخاصان التشاور على نطاق واسع بهدف تحديد الشواغل وسد الثغرات الموجودة في السياسات والتوجيهات الحالية المتعلقة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية.

٥٦ - ويرد أدناه عرض لأهداف المهمة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ٥

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرّض عليها

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٠٠	الأداء المستهدف	١' عدد مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني الذين درّهم المكتب على تحديد المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها وتحليلها وإدارتها، وبشأن تدابير منع المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم والتخفيف من هذه المخاطر	(أ) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحديد مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع تلك المخاطر أو التخفيف منها نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان من تدريب ومساعدة تقنية
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠		الأداء المقدر	٢' عدد الدول الأعضاء/المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تلقت مساعدة تقنية من المكتب واتخذت تدابير لإنشاء مبادرات أو آليات وطنية وإقليمية لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك إنشاء آليات للإنذار المبكر	
٣٤٦	٤٢٨			الأداء الفعلي		
٨	٦	٦	٦	الأداء المستهدف	١٠ عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي طلبت زيارة من المستشارين الخاصين أو يَسِّرَت زيارتهما بشأن مسائل تتعلق بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية	(ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار مبدأ المسؤولية عن الحماية
١٥	١٥	١١	١٠	الأداء المقدر		
١٥	١٢	١٠		الأداء الفعلي		
١١	١٢					
٢٢٥	٥٠	٥٠	٥٠	الأداء المستهدف	٥٠ عدد المذكرات الاستشارية والإحاطات والبيانات ووثائق السياسات التي تستند إلى المعلومات المتسقة والموثوقة التي وردت في المقام الأول من داخل منظومة الأمم المتحدة، وتبني الأمين العام، ومن خلاله مجلس الأمن، إلى الحالات التي يوجد فيها خطر محتمل لوقوع إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، والتوصية بمسارات العمل لمنع جرائم من هذا القبيل	(ج) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على منع مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو التخفيف من هذه المخاطر، نتيجة لتقديم المكتب المشورة والتحليل المناسبين في حينه بخصوص مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها في حالة معينة، وتقديم توصيات باتخاذ تدابير وقائية
٥٠	٥٠	٥٠		الأداء المقدر		
٥٠	٥٠			الأداء الفعلي		

النواتج

- إنشاء آليات للإنذار المبكر على أساس القيام منهجياً بجمع المعلومات المستقاة أساساً من داخل منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بالمستجدات العالمية ذات الصلة بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وإدارة هذه المعلومات وتحليلها (١)
- تقديم تقارير وإحاطات إعلامية ومذكرات استشارية إلى الأمين العام تتضمن توصيات بشأن الاستراتيجيات والخيارات السياسية، لكي تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات بشأنها لمعالجة الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية (١٠)
- عقد حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني على تحليل مخاطر جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، واتخاذ تدابير وقائية؛ ووضع مواد تدريبية وتكوين مجموعة من المدربين الخبراء (١٠)
- منشورات وورقات بحثية ومبادئ توجيهية أو أدوات للسياسات عن مختلف جوانب منع جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية عن حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك بغية سد الثغرات القائمة (٦)
- تقرير سنوي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن المسؤولية عن توفير الحماية (١)
- إجراء حوار تفاعلي غير رسمي خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة تمشياً مع قرار الجمعية مواصلة النظر في المسؤولية عن توفير الحماية (١)
- العمل مع الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع التحريض على ارتكابها، عن طريق إيفاد بعثات استشارية وعقد مشاورات وتنظيم اجتماعات على مستوى رفيع (٢٥)
- إيفاد بعثات للدعوة إلى البلدان أو المناطق التي يتسم فيها تدخل المستشارين الخاصين بأهمية خاصة في ما يتعلق بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (٥)

العوامل الخارجية

٥٧ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن يتوفر التزام مستمر من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك مجلس الأمن، بالعمل مع المستشارين الخاصين من أجل النهوض بأنشطة منع الإبادة الجماعية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية؛ وأن تبدي الدول الأعضاء التي تشهد أحداثاً بالغة الخطورة رغبتها في العمل مع المستشارين الخاصين؛ وأن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات بنشاط من أجل تطوير القدرات الوقائية، واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني /يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧							١ كانون الثاني /يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨			تحليل الفروق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	
النفقات		الفرق التقديري		مجموع		الاحتياجات		الميزانية			
الاعتمادات	المقدّرة	الزيادة/(النقصان)		الاحتياجات	غير المتكررة	٢٠١٧	المتعمدة لعام	الفرق			
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)		(٤)	(٥)	(٦)					
٢ ٩٧٦,٦	-	١ ٤٧٠,٨	-	١ ٥٠١,٨	(٣١,٠)						
١ ٣٩٨,٤	١ ٣٤٤,٥	(٥٣,٩)		٦٧٢,٩	-	٦٩٩,٢					
٤ ٣٧٥,٠	٤ ٣٢١,١	(٥٣,٩)		٢ ١٤٣,٧	-	٢ ٢٠١,٠					
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)											

الجدول ٧

الوظائف

[illegible]

(١) وظيفة الأمين العام المساعد هي بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

٥٨ - يُعزى الانخفاض المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في المقام الأول، انخفاض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين بسبب انخفاض سفر الاستشاريين، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات الفعلية للاتصالات التجارية والقرطاسية واللوازم المكتبية، وغيرها من الخدمات.

٥٩ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ما قيمته ٢ ١٤٣ ٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار ١٠ وظائف (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد (بعقد مقابل دولار واحد في السنة)، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٤٧٠ ٨٠٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية

(٦٧٢ ٩٠٠ دولار) التي تشمل ما يلي: تكاليف الخبراء الاستشاريين (٥١ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٨٨ ٦٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (١٦٠ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٣ ٦٠٠ دولار)، والاتصالات (١٩ ٩٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢١ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٨ ٥٠٠ دولار).

٦٠ - وفي عام ٢٠١٨، سيبقى العدد والمستوى المقترحان للوظائف بمكتب المستشار الخاص للأمم العام المعني بمنع الإبادة الجماعية كما هما، دون تغيير.

٦١ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٨ وميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة، في المقام الأول، ارتفاع معدل الشغور المقترح بنسبة ٣ في المائة للموظفين الدوليين في عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة صفر في المائة في عام ٢٠١٧، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات التشغيلية المتعلقة، بصورة رئيسية، بالخبراء الاستشاريين والاتصالات التجارية والخدمات الأخرى، مع مراعاة اتجاهات الإنفاق الفعلية، ويقابل ذلك جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات استناداً إلى المعدلات الحالية لاتفاقات مستوى الخدمة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٢ - في عام ٢٠١٧، حُصصت موارد خارجة عن الميزانية تبلغ حوالي ٢٨٣ ٠٠٠ دولار، في المقام الأول، لتغطية تكاليف وظيفتين من الفئة الفنية (١ ف-٣ و ١ ف-٢)، وبرنامج بناء القدرات، وإعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٧ المتعلق بالمسؤولية عن الحماية.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٨، يُتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ٤٣٥ ٠٠٠ دولار. وهذه الأموال سُتستخدم، في المقام الأول، لتمويل استمرار وظيفتي الفئة الفنية المذكورتين أعلاه، وبرنامج بناء القدرات.

جيم - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(٤٦٢ ٨٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٤ - في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، عيّن الأمين العام هورست كوهلر مبعوثاً شخصياً له إلى الصحراء الغربية (S/2017/462). فحلّ السيد كوهلر محل كريستوفر روس، الذي انتهت مدة ولايته في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويعتزم الأمين العام استئناف العملية السلمية بروح جديدة ودينامية جديدة مع الإشارة، في الوقت نفسه، إلى مجلس الأمن إلى أن المبعوث الشخصي سيعمل مع الطرفين ومع الدولتين المجاورتين، على أساس التوجيه الوارد في قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام ٢٠٠٧، وآخرها القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٦٥ - وعلى غرار القرارات السابقة، فقد دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً من أجل تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. وأكد مجلس الأمن كذلك دعمه التام لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٦٦ - يقدم المبعوث الشخصي تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتقدم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في المقر وعن طريق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، دعماً إلى المبعوث الشخصي. وتُطلع بعثة الأمم المتحدة المبعوث الشخصي على تقارير وسائل الإعلام والبرقيات المشفرة التي تتناول آخر التطورات في إقليم الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف. وتيسر البعثة أيضاً الرحلات التي يقوم بها المبعوث الشخصي، ضمن منطقة عمليات البعثة، التي تغطي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، وذلك على أساس عدم استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٦٧ - في عام ٢٠١٧، واصل المبعوث الشخصي العمل مع طرفي النزاع ومع البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، في نيويورك. ونظراً لظروف سياسية خارجية عن إرادة الأمانة العامة، فلم يتمكن المبعوث الشخصي للأمين العام من السفر إلى المنطقة.

٦٨ - وواصل المبعوث الشخصي أيضاً مشاوراته مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، سواء في عواصمهم أم في نيويورك، سعياً إلى تحديد دعم محاوريه لتحقيق نتائج خلال عام ٢٠١٦. ولم يتضح التقدم المحرز من الجهود المبذولة في عام ٢٠١٦ إلا في عام ٢٠١٧، عندما سحب طرفا النزاع تواجدهما العسكري من الشريط العازل المنتشر في آب/أغسطس ٢٠١٦، مما حال دون اندلاع أعمال عنف عقب أخطر تحدٍ لوقف إطلاق النار في أكثر من عقد من الزمن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٦٩ - في عام ٢٠١٨، يعتزم المبعوث الشخصي المعين حديثاً تنفيذ الرؤية التي أعرب عنها الأمين العام لاستئناف العملية السياسية بروح جديدة ودينامية جديدة، تشمل الاستفادة من جهوده المكثفة الرامية إلى إحراز تقدم في العملية التفاوضية من خلال المشاورات بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، بدعم من البلدين المجاورين. والغرض من ذلك هو زيارة المنطقة ومقابلة المحاورين الرئيسيين من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل حق تقرير المصير للصحراء الغربية.

٧٠ - وسيواصل المبعوث الشخصي أيضاً عقد مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية في عواصمها، ومن خلال إدارة الشؤون السياسية، مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك. وسيعقد جلسات تفاوض مباشرة فور إبداء الطرفين استعداداً كافياً للدخول في مناقشات جديدة. ويعتزم المبعوث الشخصي أيضاً زيارة جنيف لمناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بالنزاع مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

٧١ - وسيكتمل عمل المبعوث الشخصي بمجرد أن يتوصل الطرفان إلى حل سياسي يقبله كلاهما ويتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٧٢ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ٨

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٥	٥	٥	٥	الأداء المستهدف	(أ) إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية
٥	٥	٥		المسائل الأساسية والفنية.	
٥	٥	-	-	الأداء الفعلي	[عدد المشاورات بين المبعوث الشخصي والطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (الدبلوماسية المكوكية)]
١٠	١٢	١٢	١٢	الأداء المستهدف	'٢' تعزيز مشاركة المجتمع الدولي
١٠	١٢	١٢		الأداء المقدر	[عدد المشاورات مع مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية والإحاطات المقدمة إليها]
١٢	١٢	-		الأداء الفعلي	
٢	٢	٢	٢	الأداء المستهدف	'٣' تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة
٢	٢	٢		الأداء المقدر	[عقد اجتماعات استعراض لخطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة]
١	٢	-		الأداء الفعلي	

النواتج

- مواصلة الحوار الرفيع المستوى بين الطرفين والدولتين المجاورتين
- عقد مفاوضات غير رسمية بين الطرفين (٢)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (٥)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المقر (١٨)
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٢)
- تقديم إحاطات إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية وإلى المجتمع الدولي وإجراء مشاورات معهما (١٢)
- القيام بجولة في عواصم البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (٢)
- عقد اجتماعات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل استعراض ودعم تدابير بناء الثقة (٢)
- تنظيم مفوضية شؤون اللاجئين حلقات دراسية بين الصحراويين (٣)

العوامل الخارجية

٧٣ - من المتوقع أن يتحقق الهدف من دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام، والذي يُنفَّذ بشكل رئيسي عن طريق مبعوثه الشخصي، شريطة أن يكون الطرفان عازمين على التوصل إلى حل سياسي وملتزمين بذلك، وأن تقدم الدولتان المجاورتان والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧			الاحتياجات لعام ٢٠١٨			مجموع الاحتياجات الفرق للفترة ٢٠١٨-٢٠١٧
	النفقات			النفقات غير			
	الاعتمادات	المقدّرة	الفرق	المجموع	المتكررة	غير المتكررة	
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٦٠٦,٤	٥١٤,٣	(٩٢,١)	٢٣٦,٠	-	٣٠٦,٩	(٧٠,٩)
التكاليف التشغيلية	٤٧٦,٨	٣٩٠,٣	(٨٦,٥)	٢٢٦,٨	-	٢٣٨,٤	(١١,٦)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١ ٠٨٣,٢	٩٠٤,٦	(١٧٨,٦)	٤٦٢,٨	-	٥٤٥,٣	(٨٢,٥)

الجدول ١٠

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	١ ^٥	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	المجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات			مجموع الموظفين			الموظفون		
									الفرعي	خدمات الأمن	العامة	الموليين	الوطنيين	المحلية	المتطوعو	الرتبة الأمم	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١ ^٥	-	-	-	-	١	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل.

٧٤ - إن الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يعزى، في المقام الأول، إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين، والخدمات الأخرى والسفر، بسبب محدودية التقدم المحرز في المفاوضات وإلغاء الاجتماعات ذات الصلة؛ و (ب) انخفاض تكاليف الاستحقاقات بسبب شغور منصب المبعوث الشخصي (وكيل الأمين العام)، ووظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٣) لمدة أربعة أشهر، وثلاثة أشهر، على التوالي، في عام ٢٠١٧، وإلى انخفاض العدد المتوقع لأيام عمل المبعوث الشخصي الجديد.

٧٥ - وستغطي الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٨، التي تبلغ ٨٠٠ ٤٦٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار وظيفتي المكتب (وظيفة واحدة لوكيل للأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣) (٢٣٦ ٠٠٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٢٢٦ دولار) التي تتألف مما يلي: الخدمات الاستشارية (٣٩ ٩٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١٢٠ دولار)، والمرافق

والبنى التحتية (٢٦ ٩٠٠ دولار)، والنقل البري (١ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٣ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣١ ٠٠٠ دولار).

٧٦ - وفي عام ٢٠١٨، سيظل العدد والمستوى المقترحا للوظائف في مكتب المبعوث الشخصي دون تغيير. وتعيين المبعوث الشخصي الجديد، الذي يعمل بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل، فإنه يُقترح نقل وظيفتي وكيل الأمين العام وموظف الشؤون السياسية برتبة ف-٣ إلى برلين. وكان مقر تينك الوظيفتين سابقا في واشنطن العاصمة، ونيويورك، على التوالي.

٧٧ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧، في المقام الأول، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين بسبب انخفاض عدد أيام العمل المتوقعة للمبعوث الشخصي الجديد لعام ٢٠١٨، وانخفاض معامل تسوية مقر العمل لبرلين، وتطبيق معدل شغور قدره ٥ في المائة لعام ٢٠١٨، مقارنة بمعدل شغور قدره صفر في المائة في عام ٢٠١٧.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٧٨ - لم تُتَح للبعثة السياسية الخاصة إلى الصحراء الغربية أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٧، ولا يُتوقع أن يُتاح لها شيء منها في عام ٢٠١٨.

دال - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٤٠٣ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٩ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قد عيّن مبعوثا خاصا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، سيتولى تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار، وفقا لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). ويجري المبعوث الخاص، أثناء تنفيذ ولايته، مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير النصف السنوية المقدمة إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار. وقد كلف الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالاضطلاع، مؤقتا، بمسؤولية تقديم تقارير عن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهو ترتيب ظل قائما حتى تاريخه.

٨٠ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير النصف السنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يكرر فيه دعوته إلى التنفيذ التام لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بترسيم حدودهما المشتركة، لا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٨١ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يؤكد فيه أهمية بسط حكومة لبنان سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية، وفق أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية المعنية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وقراري المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك فيما يتعلق بنزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ وطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بصورة منتظمة تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨٢ - ويعتبر التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عملية طويلة تتطلب جهوداً كبيرة. ومع ذلك فقد نُفذ، على النحو المبين في تقارير الأمين العام، الكثير من أحكام ذلك القرار منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٨٣ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2016/10) يؤكد فيه بأشد العبارات الممكنة قلقه البالغ إزاء شغور منصب الرئاسة في لبنان على مدى سنتين، ويؤكد كذلك أن شغور ذلك المنصب وما نتج عنه من شلل سياسي يضران على نحو جسيم بقدرة البلد على التصدي لتفاهم التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهها. ويؤكد المجلس من جديد دعوته جميع القادة اللبنانيين إلى العمل بحس قيادي وبروح من المرونة على عقد دورة برلمانية عاجلة، والشروع في انتخاب رئيس.

٨٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبعد عامين ونصف العام من الشلل، انتخب المجلس ميشيل عون رئيساً للبنان. وبعد أن عُيِّن سعد الحريري، رئيس تيار المستقبل، رئيساً للوزراء، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شكّل حكومته في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووافق مجلس الوزراء، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على بيانه الوزاري، الذي أقره عليه البرلمان، إلى جانب تشكيلة مجلس الوزراء، بعد ذلك بيوم واحد.

٨٥ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2016/15) يرحب فيه بانتخاب رئيس لبنان وفقاً للدستور اللبناني، كخطوة حاسمة طال انتظارها للتغلب على الأزمة السياسية والمؤسسية في لبنان. وأكد المجلس كذلك أن انتخاب برلمان بحلول أيار/مايو ٢٠١٧، وفقاً للدستور، هو أمر حاسم لاستقرار البلد ولإكسابه القدرة الكافية على الصمود في وجه التحديات التي تواجه المنطقة.

٨٦ - وعقب بعض التأخير، تم التوصل إلى اتفاق بشأن قانون انتخابي جديد، وافق عليه البرلمان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي اليوم ذاته، أصدرت مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان من بيروت بياناً رحبت فيه بالاتفاق باعتباره "خطوة إضافية نحو إعادة تفعيل مؤسسات الدولة اللبنانية والحياة السياسية الطبيعية في لبنان". ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٨.

٨٧ - ولم ينقُذ بعدُ الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شارك القادة اللبنانيون في حوار وطني هدفه الرئيسي وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. وإثر استئناف الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وانتهاج لبنان سياسة النأي بالنفس، عملاً بإعلان بعداء، فقد عرض رئيس لبنان آنذاك مشروع رؤية لاستراتيجية الدفاع الوطني لكي ينظر فيها المشاركون في الحوار الوطني. وعقد الرئيس آخر حوار وطني في إطار فترة ولايته، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

ولم تُعقد أي جلسة من هذا القبيل منذ ذلك الحين. وقد دعا الأمين العام، في تقاريره المتعلقة بتنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) (وآخرها القراران S/2017/374 و S/2017/201)، الرئيس الجديد، الذي يُعقد الحوار الوطني تحت رئاسته، إلى استئناف عملية الحوار. ودعا لبنان أيضا إلى تنفيذ القرارات التي سبق الاتفاق عليها من خلال الحوار الوطني.

٨٨ - فترسيم حدود لبنان وتحديد هما عنصر أساسي لضمان السلامة الإقليمية للبلد، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولم تُجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي مناقشات أو اتصالات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود المشتركة بينهما عملا بالقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، ظل نمط الحوادث الحدودية بين لبنان والجمهورية العربية السورية مستمرا منذ بداية النزاع في سوريا. ورغم الإقرار بالطبيعة الثنائية لترسيم الحدود وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان فيما يتعلق بالنزاع في سوريا، فإن تطور الحالة في الميدان يؤكد ضرورة إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في إطار القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يركز على القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٩ - يقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان الذي يتولى، إلى جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والبرنامج الإنمائي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تقديم الدعم اللوجستي اللازم لزيارات المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٩٠ - لم يُحرز أي تقدم إضافي نحو تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما في سياق عدم الاستقرار السائد في المنطقة، وبسبب عدم انتهاء الشلل السياسي في لبنان إلا مؤخرا. ويمكن أن يؤدي ركود عملية التنفيذ إلى إضعاف الأحكام التي سبق تنفيذها، ويضع تحديات أمام تنفيذ الأحكام التي لم تُنفذ بعد. وسيواصل الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتشجيع إحراز المزيد من التقدم، بما يخدم السلام والأمن الإقليميين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٩١ - تشكل الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الأحكام الأكثر صعوبة وحساسية من حيث التنفيذ، وهي حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛ وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه؛ والاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وفي عام ٢٠١٨، وعلى خلفية الاضطرابات المستمرة التي تشهدها المنطقة، يعتزم الأمين العام مواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف ذات الصلة على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم استقرار المنطقة.

٩٢ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١١

المهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

المهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع قرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة

مقاييس الأداء				السنة	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	الأداء المستهدف	١' عدم حدوث انتهاكات برية وجوية وبحرية	(أ) احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصريّة لحكومة لبنان في جميع أنحاء أراضيه
عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	الأداء المقدر		
عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	الأداء الفعلي		
٣٤	٣٥	٣٥	٣٦	الأداء المستهدف	٢' عدد الاتصالات مع الأطراف المعنية للحد من الانتهاكات وتقليلها إلى الصفر في نهاية المطاف	
٣٤	٣٤	٣٥		الأداء المقدر		
٣٤	٣٤			الأداء الفعلي		
٣٤	٣٥	٣٥	٣٦	الأداء المستهدف	٣' عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية لضمان إحراز تقدم في بسط سلطة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، ولا سيما على طول حدوده	
٣٤	٣٤	٣٥		الأداء المقدر		
٣٤	٣٤			الأداء الفعلي		
أنجز	أنجز	أنجز	أنجز	الأداء المستهدف	٤' انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان	
لم يُنجز	لم يُنجز	لم يُنجز		الأداء المقدر		
لم يُنجز	لم يُنجز			الأداء الفعلي		
		لا	نعم	الأداء المستهدف	(ب) حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والتقدم المحرز في حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها	
	لا			الأداء المقدر		
لا				الأداء الفعلي		
٣٤	٣٥	٣٥	٣٦	الأداء المستهدف	ج) الاستجابة المعززة من جميع الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)	
٣٤	٣٤	٣٥		الأداء المقدر	عدد الاتصالات التي يجريها المبعوث الخاص مع حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى لزيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد	
٣٤	٣٤			الأداء الفعلي		

النواتج

- إجراء المبعوث الخاص اتصالات منتظمة مع ممثلي حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى لتشجيع على تنفيذ القرار (٣٦)
- إجراء اتصالات منتظمة مع حكومة لبنان دعماً لاستئناف الحوار الوطني اللبناني المتصل بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها (٣٦)
- إجراء اتصالات منتظمة مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبذل مساعٍ حميدة بين المنظمة وحكومة لبنان لتيسير الحوار بين المنظمة والسلطة الفلسطينية وحكومة لبنان بشأن حل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها (١٠)
- بذل مساعٍ حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها تأثير في الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على التوصل، بالوسائل السلمية، إلى تنفيذ شروط قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٣٢)
- تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

٩٣ - سيتحقق هدف المبعوث الخاص على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) عدم تأثير الأعمال العدائية في المنطقة تأثيراً إضافياً في لبنان؛ (ج) توافر نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) انعكاس أثر النية السياسية الحسنة للدول الأعضاء على الأطراف المعنية بصورة إيجابية؛ (هـ) عدم وجود توتر بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات	المقدرة	الزيادة/النقصان	الفرق التقديري	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨
					١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	الميزانية	
							المعتمدة لعام الفرق	الزيادة/النقصان
							٢٠١٧	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٩٤,٥	٤٩٤,٥	-	٢٥٠,٤	-	٢٥٧,٦	(٧,٢)	
التكاليف التشغيلية	٤١٤,٦	٢٣٥,٣	(١٧٩,٣)	١٥٢,٦	-	٢٣١,٦	(٧٩,٠)	
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٩٠٩,١	٧٢٩,٨	(١٧٩,٣)	٤٠٣,٠	-	٤٨٩,٢	(٨٦,٢)	

الجدول ١٣

الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا														فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون		
مجموع														مجموع			مجموع		
الخدمات الميدانية/ الخدمات														الخدمات			الخدمات		
ف-٢ الفرعي														ف-٣			ف-٤		
م-١														م-٢			م-٣		
أع م														أع م			أع م		
أع م														أع م			أع م		
الوظائف المعتمدة														الوظائف المعتمدة			الوظائف المعتمدة		
عام ٢٠١٧														عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٧		
الوظائف المقترحة														الوظائف المقترحة			الوظائف المقترحة		
عام ٢٠١٨														عام ٢٠١٨			عام ٢٠١٨		
التغير														التغير			التغير		

٩٤ - ويعكس الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضاً في الاحتياجات مع تولي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مهمة المبعوث الخاص، وقد أجرى وكيل الأمين العام عدداً محدوداً من الرحلات للعمل على مسائل متعلقة بقرار مجلس الأمن (٢٠٠٤) ١٥٥٩، بسبب أولويات أخرى رفيعة المستوى تعين عليه الاهتمام بها.

٩٥ - وتغطي الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨، البالغة ٤٠٣ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الثلاث (١ وكيل أمين عام، ١ ف-٤، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٤٠٠ ٢٥٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٦٠٠ ١٥٢ دولار)، بما يشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٧٦ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٥٠ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٣٠٠ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ١٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤ دولار).

٩٦ - وفي عام ٢٠١٨، لن يطرأ تغيير على عدد ومستويات الرتب المقترحة للوظائف في مكتب المبعوث الخاص.

٩٧ - ويعكس الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ انخفاض احتياجات السفر مع مراعاة عدم اليقين فيما يتعلق بتعيين مبعوث خاص جديد وتطبيق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع معدل شغور بنسبة صفر في المائة في عام ٢٠١٧.

موارد خارجة عن الميزانية

٩٨ - لم تتوافر لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٧ ولا يُتوقع توافر أي منها للمكتب في عام ٢٠١٨.

هاء - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(٦٠٠ ١ ٧٧٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٩٩ - بعد التوقف عن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة المشردين داخلياً واللاجئين والتي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جنيف وفقاً لاتفاق النقاط الست المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المتخذة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/2009/254، الفقرة ٥). ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ببدء المناقشات وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية. ويشارك في رئاسة المناقشات، التي عُقدت منها حتى الآن ٤٠ جولة، كان آخرها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

١٠٠ - وعلى خلفية "مقترحات لإنشاء آليات مشتركة لدرء الحوادث والاستجابة لها" اتفق عليها في جنيف في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وجّه الأمين العام في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلع فيها أعضاء المجلس على آخر المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في مباحثات جنيف الدولية واجتماع الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (انظر S/2009/254، الفقرتين ٥ و ٦). وذكر الأمين العام أيضاً أنه بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ستواصل الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة من خلال عدد محدود من الموظفين المكلفين بمهمة تيسير مشاركة الأمم المتحدة في المباحثات الدولية في جنيف وفي الآلية المشتركة، والاتصال بالجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق معها. وقال إن هؤلاء الموظفين سيعملون انطلاقاً من جنيف، وسيقضون الوقت اللازم في الميدان لأداء هذه المهام. ووجّه الأمين العام رسالة في هذا الشأن إلى وزير خارجية جورجيا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وردّ وزير الخارجية على رسالة الأمين العام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد جرت الاتصالات والمراسلات بشأن هذه المسألة من دون المساس بمواقف الأطراف المشاركة في مباحثات جنيف الجارية.

١٠١ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أشار الأمين العام إلى أنه، نظراً للدور المهم لمباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة في تحقيق استقرار الوضع وبناء الثقة، وفي ضوء التأيد الواسع لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية على نحو فعال بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك من جانب الأطراف المعنية الرئيسية، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لمباحثات جنيف الدولية ولعمل الآلية المشتركة. وأبلغ الأمين العام رئيس المجلس في رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/103) أنه يعتزم، بعد إجراء مشاورات، تعيين أنتي تورونين من فنلندا، ممثلاً للأمم المتحدة لتولي مسؤولية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/279)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بما يعتزم القيام به، وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٠٢ - ويتولى ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفريقه مسؤولية التحضير لدورات مباحثات جنيف الدولية، بالتشاور مع الرؤساء المشاركين. ويتولى أيضاً مسؤولية التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة وعقدها وتسييرها. وفيما يتعلق بهذه الآلية، يحافظ الفريق على خط اتصال مباشر لتيسير الاتصال وتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما بين الأطراف بشأن أي من المسائل التي تشكل موضع اهتمام مشترك.

١٠٣ - وسيواصل ممثل الأمم المتحدة وفريقه الاحتفاظ بمكتب في جنيف في مقر مكتب الأمم المتحدة هناك، على أساس استرداد التكاليف. وسيسافر أعضاء الفريق بانتظام إلى الميدان للتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية في التحضير للمباحثات الجارية في إطار الآلية المشتركة ومتابعتها. وسيظل الفريق يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقع عمل واحداً، مستفيداً من الدعم اللوجستي الذي يقدمانه إليه.

التوقعات المستقبلية

١٠٤ - يُتوقع أن يستمر دور ممثل الأمم المتحدة طيلة فترة مشاركة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفي اجتماعات الآلية المشتركة. ولا يزال أصحاب المصلحة الرئيسيون يؤيدون مباحثات جنيف والآليات المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، واستمرار مشاركة الأمم المتحدة. وسيعاد النظر في دور الأمم المتحدة حسب التطورات التي تحصل في المستقبل فيما يتعلق بمباحثات جنيف و/أو الآليات المشتركة ووجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠٥ - سيتولى ممثل الأمم المتحدة وموظفوه التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، من قبيل مكتب المنسق المقيم ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق دور الأمم المتحدة وإسهامها في إطار مباحثات جنيف وآلية غالي المشتركة. وسيظل ممثل الأمم المتحدة وموظفوه أيضا على اتصال وثيق بمسؤولي الاتحاد الأوروبي وبعثة الرصد التابعة له في جورجيا ومسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٠٦ - وتتلقى البعثة الدعم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين والميزانية والشؤون المالية، وتجهيز طلبات السفر وغير ذلك من الأنشطة الإدارية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٠٧ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، شارك ممثل الأمم المتحدة في رئاسة الجولة الأربعين لمباحثات جنيف الدولية. وبالرغم من الطابع المعقد للمسائل المطروحة للنقاش، نجحت الأمم المتحدة والرئيسان الآخران المشاركان في إبقاء جميع المشاركين منخرطين بفعالية في المباحثات. وبغية التشجيع على إجراء مزيد من المناقشات المستنيرة، عُقدت "جلسات إعلامية" خاصة بالاقتران مع جلسات جنيف الرسمية، وفي مناسبة واحدة جرى ذلك في سياق آلية غالي المشتركة. وساعدت هذه الجلسات، التي يسهلها الأمم المتحدة، على إثراء الاجتماعات الرسمية التي تُعقد في إطار مباحثات جنيف الدولية. ويتوقع عقد جولتين إضافيتين لمباحثات جنيف في عام ٢٠١٧.

١٠٨ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقد اجتماع آلية غالي المشتركة برئاسة الأمم المتحدة. وشارك جميع المشاركين بنشاط في الاجتماعات في جوٍّ عملي واستخدموا المنبر لعقد محادثات ثنائية جانبية إضافية. وشدد جميع المشاركين على أهمية هذه الآلية، وأعادوا تأكيد التزامهم بمواصلة المشاركة فيها مستقبلا. ويتوقع عقد ستة اجتماعات أخرى لآلية غالي المشتركة في عام ٢٠١٧.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٠٩ - من المتوقع أن تستمر اجتماعات مباحثات جنيف وآلية غالي المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها بانتظام، مما يتطلب دعما موضوعيا وتقنيا من الأمم المتحدة. فلا تزال المباحثات والآلية تشكّلان المنبرين الأساسيين لتناول المسائل التي تهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويُرجَّح أن تظل الحالة في الميدان تتطلب المشاركة والدعم الدوليين للحيلولة دون زعزعة الاستقرار ولتيسير الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات بين الأطراف. واستراتيجية البعثة هي مواصلة تعزيز التفاهم المتبادل وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار عملية جنيف.

١١٠ - ويُتوقع أن يستمر عقد جولات مباحثات جنيف بالوتيرة نفسها تقريبا في عام ٢٠١٨: مرة واحدة كل شهرين ونصف أو ثلاثة أشهر، بصورة متوسطة. وفي إطار التحضير لهذه الاجتماعات، يُنتظر من ممثل الأمم المتحدة أن يشارك في الزيارات التحضيرية التي يقوم بها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف. ومن المتوقع أيضا أن تحافظ آلية غالي المشتركة على نفس الوتيرة المقررة للاجتماعات، أي بمتوسط اجتماع واحد كل شهر، مع إمكانية دعوة ممثل الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات طارئة بعد إشعار الأطراف بمهلة قصيرة. ولا يزال الممثل مستعدا للمساهمة في منع وقوع أي حادث مثير للقلق في منطقة المسؤولية من خلال بذل المساعي الحميدة لدى المشاركين في آلية غالي المشتركة.

١١١ - ويتولى ممثل الأمم المتحدة مسؤولية تنسيق دور المنظمة في إطار مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي المشتركة. وستواصل البعثة تنفيذ المهمة الموكلة إليها من خلال التعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة المشاركين في عملية جنيف.

١١٢ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز التفاهم والحوار المتبادل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مباحثات جنيف الدولية وفي الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٤	٤	٤	٤	المشاركة المستمرة للمشاركين في مباحثات	(أ) إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية المدرجة
٤	٤	٤	الأداء المقدر	جنيف في الفريقين العاملين الأول والثاني	في جدول أعمال الفريق العامل الأول (المعني
٤	٤		الأداء الفعلي	[عدد جلسات مباحثات جنيف]	بمسائل الأمن والاستقرار) والفريق العامل
					الثاني (المعني بالمسائل الإنسانية) في إطار
					مباحثات جنيف الدولية

النواتج

- مشاورات ممثل الأمم المتحدة مع المشاركين في مباحثات جنيف (١٠)
- زيارات مشتركة يجريها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف في إطار التحضير لجلسات المباحثات (٥)
- قيام الرؤساء المشاركين بإعداد ورقات مواضيعية غير رسمية (٢)
- توفير جلسات إعلامية للمشاركين في مباحثات جنيف بشأن مسائل محددة مدرجة في جدول الأعمال (٤)
- إصدار البيان الصحفي للرؤساء المشاركين بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- تقارير عن المشاورات التي يجريها الرؤساء المشاركون والتقدم الذي تحرزه مباحثات جنيف (٤)
- تقارير موقعية دورية (٤)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
١٢	١٢	١٢	١٢	١	عدد الاجتماعات المعقودة في إطار الآلية	(ب) تحسن التعاون بين المشاركين في الآلية
٤	١٢	١٢		المشتركة	الأداء المستهدف	المشتركة من أجل منع الحوادث ومواجهتها في الميدان
صفر	٦			الأداء المقدر	الأداء الفعلي	
٢٠	٢٠	٢٠	٢٥	٢	عدد الحوادث التي تُعالج من خلال الآلية المشتركة أو المساعي الحميدة لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	
٢٠	٢٠	٢٠		الأداء المقدر	الأداء الفعلي	
٢٠	٢٣			الأداء المقدر	الأداء الفعلي	

النواتج

- جداول أعمال اجتماعات الآلية المشتركة المعدة على أساس اقتراحات المشاركين في الآلية (١٢)
- نشرات صحفية (١٢) وموجزات استنتاجات (١٢) الرئاسة عقب كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة
- مذكرات لملف كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة (١٢)
- إحاطات إعلامية لممثلي المجتمع الدولي والسلوك الدبلوماسي في الميدان (١٢)
- استخدام خط الاتصال المباشر (ما لا يقل عن خمس مكالمات هاتفية في الأسبوع لتبادل المعلومات)
- تقارير أسبوعية عن الحالة الأمنية (٥٢)
- تقارير أسبوعية عن الحالة الإنسانية (٥٢)
- تقارير أسبوعية عن الحالة السياسية (٥٢)

العوامل الخارجية

١١٣ - يمكن أن يتحقق الهدف المتوخى على افتراض ما يلي: (أ) مواصلة المشاركين في مباحثات جنيف وآلية غالي المشتركة المساهمة في العمليات المتعلقة بالمباحثات وبآلية؛ (ب) ورود التقارير المنتظرة من المشاركين في جلسات مباحثات جنيف واجتماعات الآلية المشتركة كاملاً وفي الوقت المحدد.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠	
الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠	
مجموع الاحتياجات		مجموع الاحتياجات		مجموع الاحتياجات		مجموع الاحتياجات	
النفقات المقدرة		النفقات المقدرة		النفقات المقدرة		النفقات المقدرة	
الاعتمادات		الاعتمادات		الاعتمادات		الاعتمادات	
١		٢		٣		٤	
(١)		(٢)		(٣)		(٤)	
(١)		(٢)		(٣)		(٤)	
(١٤١,٣)		٢ ٦٤٧,٦		٢ ٦٤٧,٦		١ ٣٨٠,٢	
(٦٢,١)		١ ٠٥٠,٦		١ ٠٥٠,٦		٥٩٥,٨	
٣ ٩١٣,٧		٣ ٦٩٨,٢		٣ ٦٩٨,٢		١ ٩٧٦,٠	
(٢٠٣,٤)		(٢١٥,٥)		(٢١٥,٥)		-	

المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول ١٦

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	التغير	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة				الموظفون			
			مجموع										مجموع الموظفين				مجموع			
			٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أ	ع	م	م	الخدمات العامة	خدمات الأمن	الدوليين	الوطنيين	الوطنيين	الوطنيين	الوطنيين	الوطنيين
٧	-	-	٦	-	٢	٢	١	-	-	١	-	٧	١	-	٧	-	-	-	-	٧
٧	-	-	٦	-	٢	٢	١	-	-	١	-	٧	١	-	٧	-	-	-	-	٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١١٤ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين أساساً بسبب انخفاض النسبة المئوية الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات استناداً إلى اتجاهات الإنفاق؛ (ب) انخفاض التكاليف التشغيلية مرتبط أساساً بالاتصالات التجارية بسبب التعامل مع مقدم خدمات هاتفية جديد وانخفاض الاحتياجات من الخدمات الأمنية خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى منذ المناسبات التي أقيمت في جنيف في مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف بموافقة الأطراف.

١١٥ - وتصل الاحتياجات من الموارد في عام ٢٠١٨ إلى ١ ٧٧٢ ٦٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرارية سبع وظائف دولية في جنيف (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٢٣٨ ٩٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٥٣٣ ٧٠٠ دولار) وتشمل السفر في مهام رسمية (٣٣٣ ٩٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٨ ١٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٥ ٥٠٠ دولار)، والاتصالات (١٦ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٦ ٧٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٢ ٨٠٠ دولار).

١١٦ - وفي عام ٢٠١٨، لن يتغير عدد الوظائف ورتبها في مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية.

١١٧ - ويعزى الفرق (الانخفاض) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساساً إلى: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين الذي يعكس ارتفاع المعدل المقترح لشواغر الموظفين الدوليين بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٧ والمتوسط الفعلي لدرجات شاغلي الوظائف الحاليين ضمن رتبهم، ونسبة التكاليف العامة الفعلية للموظفين إلى المرتبات الفعلية استناداً إلى اتجاهات الإنفاق؛ (ب) انخفاض الاحتياجات التشغيلية في المقام الأول للسفر في مهام رسمية، والخدمات الأمنية، والاتصالات التجارية، والضيافة.

موارد خارجة عن الميزانية

١١٨ - لم تتوافر أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة في عام ٢٠١٧ فيما يتعلق بممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية ولا يتوقع توافرها لعام ٢٠١٨.

واو - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية

(٢٠٠ ٦ ٧٠ ١٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١١٩ - في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٣/٦٦ ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تشجيع حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية بوسائل تشمل تعيين مبعوث خاص. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، قام الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين كوفي عنان مبعوثا خاصا مشتركاً لهما.

١٢٠ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أقر مجلس الأمن في بيان رئاسي (S/PRST/2012/6)، خطة من ست نقاط. وعملاً بهذه الخطة، تقيدت عموماً حكومة الجمهورية العربية السورية وقوات المعارضة المسلحة بوقف أعمال العنف بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فتناقص العنف كثيراً لمدة خمسة أسابيع تقريباً. وفي القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قرر مجلس الأمن أن ينشئ، لفترة أولية مدتها ٩٠ يوماً، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لرصد وقف أعمال العنف المسلح ورصد ودعم التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست.

١٢١ - وعقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة العمل من أجل سورية (الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة، وكذلك العراق وقطر والكويت بوصفها تمثل الأجهزة المعنية لجامعة الدول العربية) اجتماعاً في جنيف برعاية المبعوث الخاص المشترك، واعتمدوا بيان جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523).

١٢٢ - وعقب تجدد أعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، لم تجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى تصفيتها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٢٣ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دعا مجلس الأمن، في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣)، إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية، يضم الحكومة السورية والمعارضة، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لبيان جنيف. ودعا الممثل الخاص للأمين العام المتحدة وجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي، إلى عقد المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مونترو، بسويسرا. وأعقب المؤتمر جولتان من المفاوضات بين الطرفين في جنيف.

١٢٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، عيّن الأمين العام ستافان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً له إلى سورية، ليتولى مهام منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اقترح المبعوث الخاص إنشاء "مناطق تجميد"، وكان أول تلك المناطق في حلب. ومع ذلك، لم يعلن عن التجميد بسبب عدم اتفاق الأطراف. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، أعلن المبعوث الخاص انطلاق مشاورات جنيف، التي استهدفت بدء التشاور مع طائفة واسعة من المحاورين السوريين، ومع بلدان من المنطقة ومن خارجها، ابتغاء المساعدة في تحديد نقاط التوافق التي قد تسمح بإطلاق عملية سياسية.

١٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أفضى الزخم السياسي الجديد على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الجمهورية العربية السورية إلى إنشاء الفريق

الدولي لدعم سورية، الذي يشترك في رئاسته الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد أربعة بيانات سياسية (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، و ١١ شباط/فبراير و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦) وقرارين من قرارات مجلس الأمن (٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)).

١٢٦ - ومن خلال هذه العملية، كُلِّف مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، المبعوث الخاص بما يلي: (أ) دعوة حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة إلى إجراء مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي؛ (ب) دعم رصد وقف الأعمال القتالية الذي يتولاه الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية؛ (ج) دعم فرقتي العمل المعنيتين بإيصال المساعدات الإنسانية وبوقف إطلاق النار التابعتين للفريق الدولي لدعم سورية؛ (د) دعم الأمين العام في الوفاء بالتزاماته في مجال تقديم التقارير إلى المجلس. ودعا القراران كذلك الدول الأعضاء إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تحديدا تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة المدرجين في قائمة الجزاءات، وأشار كذلك إلى أن وقف الأعمال القتالية لن ينطبق على هاتين الجماعتين.

١٢٧ - وفي ضوء هذه الولاية، دعا المبعوث الخاص إلى عقد ثلاث جولات من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، في صيغة تفاوض غير مباشر، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٢٨ - وفيما يتعلق بوقف الأعمال القتالية، أنشأ الفريق الدولي لدعم سورية فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، يضطلع مكتب المبعوث الخاص بمهام أمانة فرقة العمل، ويدعم رصد وقف الأعمال القتالية من خلال مركز للعمليات في جنيف. واعتبارا من خريف عام ٢٠١٦، وبتفويض من الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، تولى مكتب المبعوث الخاص رئاسة فرقة العمل بالنيابة.

١٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يدعو مكتب المبعوث الخاص فرقة العمل المعنية بإيصال المساعدات الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية إلى الاجتماع وينسق أعمالها، وذلك لمعالجة الأولويات الملحة ذات الصلة بتنفيذ الفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يشمل الأمور التالية: رفع كل حصار في الجمهورية العربية السورية؛ والحصول على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة دائمة ودون عوائق إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها؛ وحماية المدنيين. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، يرأس مكتب المبعوث الخاص فرقة العمل هذه ويتولى مهام أمانتها.

١٣٠ - وخلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦، قدم مكتب المبعوث الخاص الدعم للجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية من أجل وقف الأعمال القتالية مجدداً، وأطلق، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مبادرة سياسية للحد من أعمال العنف التي تحتاح مدينة حلب. ودافع المكتب كذلك على زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في البلد.

١٣١ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلنت حكومتا الاتحاد الروسي وتركيا عن وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية يدخل حيز النفاذ اعتبارا من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ورحب مجلس الأمن بهذه الجهود وأحاط علما بوقف إطلاق النار في القرار

٢٣٣٦ (٢٠١٦). ويُدعم وقف إطلاق النار بعقد اجتماعات منتظمة بين الدول الضامنة الثلاث (الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية)، بالإضافة إلى الحكومة السورية وعدد من جماعات المعارضة المسلحة، وذلك في أستانا بكازاخستان. ويقدم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية الدعم التقني لاجتماعات أستانا.

١٣٢ - ودعا المبعوث الخاص مجدداً إلى عقد ثلاث جولات من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٧. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، أعلن المبعوث الخاص عن إنشاء العملية الاستشارية التقنية بشأن المسائل الدستورية والقانونية المطروحة في إطار الجلسات الرسمية للمحادثات. وأُجريت المشاورات التقنية بشكل منفصل مع خبراء من الحكومة ومن المعارضة في الجزء الأول من عام ٢٠١٧.

١٣٣ - ومن خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة، وهما محفلان تشاوريان لإجراء مشاورات مستمرة ومنتظمة مع المجتمع المدني والمرأة من أجل ضمان عملية سياسية شاملة، شارك المبعوث الخاص أيضاً مع أكثر من ٣٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني السورية، ومنها مجموعات نسائية، تمثل طائفة من وجهات النظر السياسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣٤ - تتولى إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الفني والإداري إلى مكتب الممثل الخاص. وفي سياق تنفيذ ولاية بذل المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة الموجودة في المنطقة، وعند الاقتضاء، مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وسيواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة ومع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال مكتب المبعوث الخاص في دمشق. وإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات العاملة في الجمهورية العربية السورية ممثلة في مقرر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود السياسية والإنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البلد. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب في إطار الشراكة مع السويد وسويسرا والنرويج والاتحاد الأوروبي والمركز النرويجي لتسوية النزاعات ومؤسسة السلام السويسرية فيما يتعلق بتفعيل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة.

١٣٥ - وإعمالاً لمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، سيواصل مكتب المبعوث الخاص الاستفادة من القدرات اللوجستية والإدارية الموجودة في المركز العالمي للخدمات في برينديزي، بإيطاليا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أبرم المكتب أيضاً مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تقديم الدعم والتنسيق في جنيف على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٣٦ - تعكس الإنجازات التي تحققت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧ ما أُتخذ من خطوات صوب وقف أعمال العنف والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وشمل ذلك المحادثات الجارية بين الأطراف السورية والمشاورات التقنية مع الحكومة والمعارضة السوريتين، وكذلك تقديم الدعم التقني للدول الضامنة لوقف إطلاق النار الذي بدأ نفاذه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتعاون مع الفريق الدولي لدعم سورية وأعضاء مجلس الأمن على الحد من مستوى العنف، وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ووضع لجنة إضافية في بناء حل سياسي شامل. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المبعوث الخاص عقد اجتماعات تقنية والتشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء المعنية الأخرى، ومع منظمات المجتمع المدني وممثلي المرأة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٣٧ - من المتوقع أن تكون الخطوط العريضة لأنشطة المبعوث الخاص في عام ٢٠١٨ على النحو التالي:

(أ) استخدام المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام عن طريق مبعوثه الخاص إلى سورية للتوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل المبعوث الخاص القيام بما يلي: عقد محادثات بين الأطراف السورية تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والدعوة إلى بدء العمليات ذات الصلة؛ وإجراء مشاورات موسّعة مع الأطراف المعنية المحلية والدولية، بما في ذلك دول الجوار وسائر الحكومات التي لها اهتمام بالأطراف السورية أو تأثير عليها، والسلطات السورية، وجماعات المعارضة، والجماعات المسلحة، وممثلي المرأة ومنظمات المجتمع المدني. وسيقوم المبعوث الخاص، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن العملية السياسية؛

(ب) العمل مع الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية، والمشاركين في اجتماعات أستانا، وجميع الأطراف السورية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وكيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات، وذلك ابتغاء وقف أعمال العنف ودعم إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستمر ودون عوائق. وعند الاقتضاء، سيتولى المبعوث الخاص إجراء اتصالات وثيقة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، دعماً لجهود تلك الجهات، وسيكون ذلك أساساً من خلال مكتبه في دمشق؛

(ج) تقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

١٣٨ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة، والإنجازات المتوقعة منها، ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل استناداً إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز إلى تسوية سياسية سلمية وشاملة للجميع بقيادة سورية للنزاع السوري، تلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة إلى التمتع بالكرامة والحرية والعدالة

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
لم يُنجز	لم يُنجز	نعم	نعم	عدم وقوع أعمال عنف ذات دوافع سياسية	(أ) إحراز تقدم نحو وقف أعمال العنف
لم يُنجز	لم يُنجز	لم يُنجز	الأداء المقدر	في الجمهورية العربية السورية	
لم يُنجز	لم يُنجز		الأداء الفعلي		

النواتج

- توفير الخبرة التقنية لاجتماعات الدول الضامنة لوقف إطلاق النار الذي أُعلن عنه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (١٠)
- اجتماعات فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار والاجتماعات ذات الصلة التي تدعم الأطراف السورية وأعضاء الفريق الدولي لدعم سورية في التفاوض على وقف إطلاق النار على نطاق البلد وتنفيذه (١٠٠)
- إفادات بالجدديد وإحاطات مقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وكذلك إلى جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والسلك الدبلوماسي، عن الحالة السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية وعن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص (٢٥)
- بيانات صحفية تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (٢٤)
- إحاطات بمعلومات أساسية، مقدمة إلى جهات منها وسائط الإعلام، تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (١٠٤)
- مقابلات مع وسائط إعلام رئيسية تشدد على أهمية الحوار السياسي، ووقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (٢٤)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٦٠	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	عدد الاجتماعات بين ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطراف جماعات المعارضة السورية في عملية سياسية تتسم بالمصداقية والشمول	(ب) إحراز تقدم في إجراء عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية في بيئة آمنة تتيح تحقيق الانتقال السياسي وتهدف إلى معالجة فعالة للتطلعات والشواغل المشروعة للشعب السوري
١٥٠	٣٥٠	١٥٠			
٢٧٥	٢٧٥				
١	١	١	١	٢' التوصل إلى وضع خريطة طريق أو إلى إبرام اتفاق بشأن إيجاد حلٍ يلبي الإرادة والتطلعات المشروعة للشعب السوري ويكفل الاحترام الكامل لحقوقه الأساسية	
١	١	١			
-	-				

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		٢٠٠	٢٠٠	عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني	'٣' عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني
	١٠٠	١٨٠			
-	-				
		٨٠	١٠٠	عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلات عن المرأة والمنظمات النسائية	'٤' عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلات عن المرأة والمنظمات النسائية
	٣٥	٨٠			
-	٤١				

النواتج

- القيام بمساع حميدة وتنظيم محادثات ومشاورات ومفاوضات مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية المعنية بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري (٣٥٠)
- اجتماعات وحلقات عمل لجميع الأطراف السورية المعنية بشأن المواضيع المتعلقة بمحادثات السلام، مثل حقوق الإنسان أو إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (٨)
- زيارات منتظمة إلى الجمهورية العربية السورية وإلى بلدان أخرى من أجل التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري (٣٠)
- تيسير عقد اجتماعات مباشرة وغير مباشرة بين ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وطائفة واسعة من المعارضة السورية من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع وطرح حل سياسي مقبول لدى كافة الأطراف المعنية (٨٥)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٥٠	٥٠	٥٠	٦٠	عدد الاجتماعات مع الأطراف السورية والجهات المعنية الأخرى من أجل تيسير الإفراج عن المحتجزين والسجناء الذين لهم صلة بالأحداث التي وقعت منذ آذار/مارس ٢٠١١	(ج) إحراز تقدم صوب تحسين حالة حقوق الإنسان
٥٠	٥٠	٧٠			
٤٠	٣٠				

النواتج

- وضع آلية لتنسيق الإفراج عن المحتجزين (١)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	النسبة المئوية للأشخاص المحتاجين الذين تصلهم المساعدات الإنسانية الدولية	(د) تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجونها
٧٤	٨٠	٨٠			
٨٠	٨٣				

النواتج

- اجتماعات فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية مع جميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية والاجتماعات ذات الصلة من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها (١٠٤)

في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية ازدياد الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بخدمات الدعم للمؤتمرات والاجتماعات ومحادثات السلام نتيجة لزيادة تواتر ومدة محادثات جنيف استنادا إلى تطورات عام ٢٠١٧، ويقابل ذلك جزئيا انخفاض تكاليف استئجار الأماكن في دمشق عما كان متوقعا في عام ٢٠١٦.

١٤١ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨ ما قدره ٢٠٠ ٧٠٦ ١٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف الموظفين المدنيين (٤٠٠ ٥٣٤ ٧ دولار) لما مجموعه ٩٤ وظيفة (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٨ ف-٥، و ١٦ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٣٢ من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ١٧١ ٩ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٦٠٠ ٩٥٦ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٤٨٦ ٤ دولار)، والنقل (٧٠٠ ٣٧٥ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٢٩٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٢٥٥ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٦٠٣ ١ دولار).

١٤٢ - وفي عام ٢٠١٨، لن يطرأ تغيير على وظائف مكتب المبعوث الخاص من حيث العدد والرتب. والعدد المقترح لوظائف العنصر الفني في البعثة هو ٥٢ وظيفة، ستكون ٣٣ وظيفة منها في جنيف (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ٣ مد-١، و ٤ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ١٦ وظيفة في دمشق (١ مد-٢، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من الرتبة المحلية)، و ٣ وظائف في نيويورك (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٤٣ - ويبلغ العدد المقترح لوظائف العنصر الأمني للبعثة ٢٢ وظيفة، جميعها في دمشق (١ ف-٤، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٦ من الرتبة المحلية).

١٤٤ - وسيكون عدد الوظائف المقترحة لعنصر الدعم ٢٠ وظيفة، و ٣ وظائف منها في جنيف (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ١٧ وظيفة في دمشق (١ ف-٤، و ٤ من فئة الخدمات الميدانية، و ١٢ من الرتبة المحلية).

١٤٥ - ويعكس الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساسا ازدياد الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين. وتُعزى الزيادة تحت بند موارد الموظفين المدنيين أساسا إلى الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين ونسبة الإنفاق الفعلي من التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية استنادا إلى اتجاهات الإنفاق للموظفين الدوليين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٤٦ - في عام ٢٠١٧، استُخدمت موارد خارجة عن الميزانية قُدِّرت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم مكتب المبعوث الخاص، بما يشمل التكاليف المباشرة للمحادثات بين الأطراف السورية في جنيف التي قادها المبعوث الخاص. واستُخدمت موارد خارجة عن الميزانية أيضا لتمويل أنشطة التخطيط اللاحقة على

إبرام الاتفاق واحتياجات الدعم في المقر بنيويورك. وفي عام ٢٠١٨، سيتم دعم عمل المكتب عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم إدارة الشؤون السياسية، الذي سيوفر أموالاً إضافية لتغطية الأنشطة غير المتوقعة أو الموسعة خلال العام. وسيوفر الصندوق الاستئماني، بوجه خاص، الدعم للمحادثات بين الأطراف السورية، والدعم التقني لاجتماعات أستانا، واجتماعات الجهات المعنية الدولية والإقليمية، واجتماعات ممثلي الأطراف السورية في الداخل (بما في ذلك غرفة دعم المجتمع المدني)، وأعمال الخبراء الاستشاريين. ومن المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره ٧٥٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٧، تُموّل أربع وظائف لموظفين في الشؤون السياسية (٣ ف-٤ و ١ ف-٣) من الموارد الخارجة عن الميزانية. ومن المتوقع إبقاء هذه الوظائف في عام ٢٠١٨.

زاي - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان

(١٤١٨.٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٧ - أُُنشئ مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ في أعقاب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (الوثيقتان S/2011/474 و S/2011/475). وأكدت رسالتان لاحقتان جرى تبادلهما في عام ٢٠١٦ (الوثيقتان S/2016/258 و S/2016/259) بدرجة أكبر إنشاء مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان وولايته. ويدعم المكتب إقامة علاقات حسن جوار سلمية بين السودان وجنوب السودان والمحافظة عليها من خلال دوره في بذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام. ويشمل ذلك التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يدعو السودان وجنوب السودان إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى، ومنها: (أ) طرائق تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل التي لم تُنفذ بعد، بما في ذلك التسوية السياسية للنزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛ (ب) الترتيبات الرئيسية في مرحلة ما بعد الانفصال البالغة الأهمية لإقامة علاقات حسن الجوار بين الطرفين.

١٤٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّعت حكومتا السودان وجنوب السودان تسعة اتفاقات في أديس أبابا، تم التوصل إليها بفضل وساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وبدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص. وفي اتفاق التعاون الشامل، التزم الطرفان مجدداً بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين هما السودان وجنوب السودان تتوفر فيهما مقومات البقاء وتتعاونان فيما بينهما. وشملت الاتفاقات الإضافية الثمانية ترتيبات بشأن النفط، والتجارة، والأعمال المصرفية، وبعض المسائل الاقتصادية، والمعاشات التقاعدية، والمسائل المتعلقة بالحدود، ووضع رعايا كل بلد لدى الآخر، وترتيبات أمنية. وبالرغم من تفعيل الآليات المشتركة المتوخاة في الاتفاقات، لم يُحرز تقدم يُذكر في الاستفادة منها في معالجة المسائل المتعلقة. علاوةً على ذلك، وبالرغم من العمل الحثيث والرحلات المكوكية بين الحكومتين، لم يُحرز أي تقدّم في الترتيبات المؤقتة في منطقة أبيي ووضعها النهائي.

١٤٩ - ويعزى بطء التقدم المحرز في تحسين العلاقات بين البلدين إلى النزاعات الداخلية التي تشغل كلا البلدين وحولت الانتباه عن تسوية المسائل الثنائية المتعلقة، مع انشغال جنوب السودان تماماً بالنزاع

الدائر عقب استئناف القتال في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقدم مكتب المبعوث الخاص الدعم للجهود الإقليمية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات الداخلية في كل من البلدين.

١٥٠ - ولئن كان الدعم المقدم من مكتب المبعوث الخاص للجهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان طويل الأمد، فإنه فيما يتعلق بجنوب السودان، أعيد تأكيد الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي خلال اجتماع تشاوري مشترك لقيادة المنظمات الثلاث عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ووافق الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة على العمل معاً على إيجاد حلٍ سياسي دائم وشامل للنزاع، في إطار اتفاق حل النزاع في جنوب السودان المبرم في عام ٢٠١٥، وتشجيع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، رئيس مالي السابق ألفا عمر كوناري، على القيام بوجه خاص، بالدبلوماسية المكونية النشطة، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم يقدم على وجه الخصوص من مكتب المبعوث الخاص. وأكد مجلس الأمن من جديد في جلسته ٧٩٠٦ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ الدعوة إلى التعاون الثلاثي، أثناء نظره في تقرير الأمين العام عن جنوب السودان. وعمل مكتب المبعوث الخاص بنشاط، بالتعاون مع كيانات أخرى، على إيجاد حل سياسي مدعوم إقليمياً لمسألة إنهاء اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. وللاستفادة من ميزة تشارك مكتب المبعوث الخاص في الموقع مع الاتحاد الأفريقي ومكتب رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقدرته على الوصول إلى الدول الأعضاء في الهيئة والأطراف المعارضة ومبعوثي المجموعة الثلاثية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج)، صدر للمكتب تكليف بأن يتواصل مع هذه الأطراف المعنية في أديس أبابا وبروكسل ونيويورك وجوبا والخرطوم، أو ووجه إليه طلب بأن يدعو إلى عقد اجتماعات لهذه الأطراف.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٥١ - سيواصل مكتب المبعوث الخاص تقديم الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي - الموجه للجهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان ولعمل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان - وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتنسيق الجهود معهما. وسيستمر مكتب المبعوث الخاص أيضاً في العمل، بالتعاون والتنسيق الوثيقين، مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وفي إجراء مشاورات مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الدول المجاورة والبلدان المانحة وأعضاء مجلس الأمن. ولا يزال التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أولويةً هو أيضاً، وهو أمر يُستشَف، مثلاً، من التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسألة وصول المساعدة الإنسانية إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وسيظل مكتب المبعوث الخاص يتلقى الدعم الإداري من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وكذلك من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في الخرطوم وجوبا على التوالي.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٥٢ - واصل مكتب المبعوث الخاص بهمة اتصالاته مع كبار المسؤولين في كلا البلدين وغيرهم من أصحاب المصلحة للتشجيع على إيجاد تسوية للمسائل الناشئة عن اتفاق السلام الشامل التي لم يبت فيها بعد، والسعي إلى وضع ترتيبات لتعزيز العلاقات الثنائية، ومعالجة النزاعات الداخلية ذات الصلة الدائرة في كلا البلدين والتي تشكل عائقاً أمام تطبيع العلاقات الثنائية. كما تعاون المكتب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعمهما، بسبل شملت توفير التحليل والمداخلات لتدليل العقبات أمام عمليتي السلام في السودان وجنوب السودان.

١٥٣ - ولم يُحرز أي تقدم يُذكر على صعيد المسألتين المعلقتين الرئيسيتين الناشئتين عن اتفاق السلام الشامل. ففيما يتعلق بمنطقة أبيي، لم تحقق حكومتا السودان وجنوب السودان أي تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أو في تسوية الوضع النهائي للإقليم، ولم تعقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أي اجتماع منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي ظل التوقعات بأن معالجة مسألة الوضع النهائي لأبيي ستجأ مؤقتاً، تواصل المبعوث الخاص مع المسؤولين في جوبا والخرطوم لتشجيع كلا الجانبين على إنشاء المؤسسات ذات الصلة التي من شأنها أن تيسر الدعم للمجتمعات المحلية في هذه الأثناء.

١٥٤ - كما أن النزاع الدائر في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لم يحسم بعد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، دعا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص، إلى اجتماع للأطراف لمناقشة موضوع إيصال المعونة الإنسانية والاتفاق على خريطة طريق تتوخى الخطوات المقبلة في عملية السلام، بما في ذلك المحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية، والمفاوضات السياسية بشأن إيجاد تسوية للنزاعات في المنطقتين ودارفور، والخيارات المتاحة لكفالة مشاركة المعارضة في حوار وطني شامل. إلا أن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق بشأن إيصال المعونة الإنسانية، وأدى اختتام الحوار الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ دون مشاركة منظمات المعارضة والحركات المسلحة الرئيسية إلى إيقاف العملية. وأدت المواجهة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فيما يتعلق بإيصال الولايات المتحدة أدوية إلى المنطقتين عن طريق الجو، إلى تأخير الخدمات الإنسانية وإعاقة التقدم في جهود التوصل إلى اتفاق مشترك لوقف الأعمال العدائية. وتشكل الأزمة الداخلية التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠١٧ بين صفوف قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال مخاطرة أخرى، يمكن أن تؤخر المفاوضات لفترة أطول. وواصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومكتب المبعوث الخاص العمل مع الحكومة وجماعات المعارضة بغية التوصل إلى عملية سياسية أكثر شمولاً، والتمسك بدعم من الشركاء الدوليين الرئيسيين للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة المعونة الإنسانية وبشأن تعجيل مسار التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية. ومن شأن ذلك الاتفاق أن يتيح لجميع الأطراف المشاركة بشكل جوهري في المفاوضات للتوصل إلى عقد اجتماعي جديد وإحلال سلام مستدام.

١٥٥ - وفيما يتعلق باتفاقات التعاون بين البلدين، لم تفعّل بعد المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، على الرغم من الاتفاق السابق من جانب الآلية السياسية والأمنية المشتركة - وهي الآلية الرئيسية لمعالجة القضايا المتصلة بأمن الحدود بين السودان وجنوب السودان - بشأن إحداثيات خط الوسط والانتهاز من إعادة نشر القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ولم يُحرز تقدم يذكر في تنفيذ بعض نتائج الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي وضعت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ولا سيما

النتائج التالية: التزام البلدين بفتح ١٠ ممرات عبور حدودية، بدءاً من أربعة ممرات في الأجل القصير (جرى فتح ثلاثة للأغراض الإنسانية، وتجري مناقشات بشأن فتح ممر إضافي)؛ واستعادة خطوط الاتصال الساخنة المباشرة بين رئيسي المخابرات العسكرية؛ وتعزيز العلاقات بين جهازي المخابرات في البلدين من خلال تبادل المعلومات. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في الاتفاق بشأن إعادة تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وعقد اجتماعات للجنة الأمنية المشتركة، التي لم تعقد أي اجتماع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أو في تفعيل الآليات المسؤولة عن الجرائم والأعمال الإرهابية العابرة للحدود الوطنية. واستمر كل من الطرفين أيضاً في اتهام الآخر دورياً بتوفير الدعم للمتمردين من الجانب الآخر أو إيوائهم. إلا أن الطرفين وجدوا أرضية مشتركة في قطاع النفط، إذ توصل البلدان بحسب التقارير إلى اتفاق بشأنه في شباط/فبراير ٢٠١٧، يعتمد بموجب ترتيب مرن للرسوم المدفوعة إلى السودان لنقل النفط وعبوره وتجهيزه.

١٥٦ - وفي حين اتفق الطرفان على استئناف الاجتماعات المنتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة، فقد أرجئت الاجتماعات مرارا بناء على طلب جنوب السودان نتيجة لاستمرار التحديات في الداخل. وإزاء خلفية الشواغل التي أعرب عنها في مجلس الأمن بشأن بطء تنفيذ القرارات السابقة، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار تمويل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، إن لم يتم تفعيلها بحيث تعمل بكامل طاقتها، اجتمع الطرفان أخيراً مرة أخرى في اجتماع استثنائي في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وعقد الطرفان العزم على اتخاذ خطوات عملية عاجلة في تفعيل آلية رصد الحدود والتحقق منها وتيسير عملها، وأعلنا التزامهما من جديد بتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الآلية السياسية والأمنية المشتركة، كما اتفقا على استئناف اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة. وقدم مكتب المبعوث الخاص الدعم لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الدعوة إلى عقد اجتماعات للآلية السياسية والأمنية المشتركة وفي إشراك الأطراف في هذه المسألة، وسيواصل تشجيع تنفيذ جميع اتفاقات التعاون.

١٥٧ - وأخذت الأزمة الداخلية في جنوب السودان منعطفا جديدا في تموز/يوليه ٢٠١٦، حين اندلع القتال مرة أخرى في جوبا وفّر من البلد نائب الرئيس، ريك مشار، ومعه قوات أخرى من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومنذ ذلك الحين، جدد مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، دعمه للجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن طريق إشراك الأطراف في جوبا وخارج جنوب السودان، وعن طريق إشراك بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. واضطلع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، جميعهم بالدبلوماسية المكوكية بغية تدشين عملية سياسية يمكن أن تشارك فيها جميع الأطراف. وسعى مكتب المبعوث الخاص أيضاً إلى إقامة علاقات عمل وثيقة ووضع استراتيجية مشتركة بين المنظمات الثلاث. إلا أن حكومة جنوب السودان واصلت رفض الاجتماع مع النائب الأول السابق للرئيس، ريك مشار. وأدت الانشقاقات من كلا الجانبين إلى نشوء قوى معارضة جديدة بدأت تنبؤاً لنفسها مكانا سياسيا و/أو عسكريا. وفي الوقت نفسه، لم تبلور مبادرة الحوار الوطني التي اقترحتها الرئيس سلفاكير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لتصبح عملية ملموسة، ونظراً لعدم استيعابها للجميع، تظل المعارضة ترفضها بشكلها الحالي.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٥٨ - سيستمر مكتب المبعوث الخاص في مساعدة الأطراف في حل المسألتين المعلقتين الرئيسيتين في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهما النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، ووضع ترتيبات مؤقتة لعملية تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي والاتفاق على تلك العملية. وسيواصل المكتب أيضاً دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على وضع جدول زمني لترسيم الحدود وعلى آلية لتسوية المنازعات بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها. وستظل الاتصالات المتواصلة للمبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة في كلا البلدين مهمة لتحقيق استقرار الوضع الأمني وإيجاد حل دائم لهذه المسائل في نهاية المطاف.

١٥٩ - وسيستمر المبعوث الخاص أيضاً في العمل على تحقيق السلام والاستقرار وتوطيدهما بين السودان وجنوب السودان وداخل كل منهما. وسيقوم المبعوث الخاص برحلات مكوكية منتظمة بين البلدين، وسيسافر إلى بلدان في المنطقة ومواقع أخرى مناسبة لإجراء المشاورات اللازمة.

١٦٠ - وسيواصل مكتب المبعوث الخاص دعم الجهود، بما فيها جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الدبلوماسية المكوكية التي يقوم بها الممثل السامي، وجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الرامية إلى إنهاء النزاعات الداخلية في السودان وجنوب السودان من خلال عمليات كلية وشاملة. وسيشارك المبعوث الخاص في جميع جولات المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الممثل السامي في السودان، وفي المفاوضات التي يجريها الاتحاد الأفريقي ومكتب ممثله السامي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بجنوب السودان. وسيواصل المبعوث الخاص كذلك بذل المساعي الحميدة للأمين العام في الدول الثماني الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعماً لهذه الجهود، وبناء على طلب مجلس الأمن فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان.

١٦١ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتصلة بمكتب المبعوث الخاص.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم عملية المفاوضات لتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار بين السودان وجنوب السودان وداخل كل من البلدين من خلال المشاركة السياسية

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'١' إنشاء إدارة منطقة أبيي	(أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٢' الانسحاب الكامل للقوات المسلحة والشرطة من منطقة أبيي	
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٣' تفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وإنشاء الكامل للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح	
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٤' وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٥' إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'١' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان بشأن وضع جدول زمني لترسيم الحدود وإنشاء آلية لتسوية المنازعات بشأن المناطق المتنازع عليها	(ب) إتمام المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
نعم	نعم	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٢' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان بشأن العملية المفضية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي	
لا	لا	لا		الأداء المقدر		
لا	لا			الأداء الفعلي		
	لا	نعم	نعم	الأداء المستهدف	'١' تنفيذ اتفاق حل النزاع في جنوب السودان بشكل فعال وفي حينه	(ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان
لا	نعم	نعم		الأداء المقدر		
لا	نعم			الأداء الفعلي		
		نعم	نعم	الأداء المستهدف	'٢' تنفيذ نتائج الحوار الوطني في السودان على نحو يتسم بالمصداقية ويشمل الجميع	
				الأداء المقدر		
	لا			الأداء الفعلي		

النواتج

- التواصل والتشاور بشكل منتظم مع السلطات في السودان وجنوب السودان ومع الأطراف الأخرى المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين حول جميع المسائل المتعلقة بعملية توطيد السلام فيما يخص ما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية؛ (ب) استكمال المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان؛ (ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (٦ زيارات إلى كلٍّ من السودان وجنوب السودان).
- تقديم المشورة أو المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات ومشاورات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن ما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية؛ (ب) استكمال المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان؛ (ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (٥٠ اجتماعاً/جلسة تشاور).
- التواصل والتشاور بشكل منتظم مع الدول الأعضاء الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة والدول المجاورة، من أجل وضع نُهج موحدة وتعزيزها (١٢ اجتماعاً/جلسة تشاور).
- إحاطات نصف سنوية يقدمها المبعوث الخاص إلى مجلس الأمن والجمعية العامة حول مسائل شتى ذات صلة (إحاطتان).

العوامل الخارجية

١٦٢ - يُتوقع أن يتحقق الهدف رهنا باستمرار الإرادة السياسية لدى الزعيمين ولدى طائفتيهما، لا سيما في ظل الأزمات الداخلية في كلا البلدين، واقتزان ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات المقترحة	الزيادة/النقصان	الفرق التقديري	مجموع الاحتياجات	غير المتكررة	المعتمدة لعام الفرق	الميزانية	تحليل الفروق	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٢٨٨,٤	٢ ٦٣٧,٢	٣ ٤٨,٨	١ ١٥٥,٩	-	١ ١١٠,٤	٤٥,٥			
التكاليف التشغيلية	٥٤٩,١	٥٢٨,١	(٢١,٠)	٢٦٢,١	٢,٣	٢٧٦,٩	(١٤,٨)			
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢ ٨٣٧,٥	٣ ١٦٥,٣	٣ ٢٢٧,٨	١ ٤١٨,٠	٢,٣	١ ٣٨٧,٣	٣٠,٧			

الجدول ٢٢

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	التغير	أع	أع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	خدمات الأمن العامة	الدوليين	الوطنيين	الخليفة المتحدة	المجموع
٩	٩	-	-	-	١	-	٢	١	-	٥	-	-	٥	٢	-	٩
٩	٩	-	-	-	١	-	٢	١	-	٥	-	-	٥	٢	-	٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٦٣ - يعزى التجاوز المتوقع في الإنفاق عن المعتمد في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدل تبديل الموظفين الدوليين مما أسفر عن زيادة التكاليف العامة للموظفين عما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) انخفاض معدلات الشغور الفعلية عن المعدلات المدرجة في الميزانية بالنسبة للموظفين الوطنيين؛ (ج) ارتفاع تكاليف الموظفين الدوليين والوطنيين عما هو مدرج في الميزانية استناداً إلى الدرجة الفعلية في الرتبة ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات

الفعلية لشاغلي الوظائف الحاليين. ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاحتياجات التشغيلية، ولا سيما للسفر الرسمي، نتيجة لتزايد الاستفادة من شتى خيارات التداول عن بعد، وللخدمات الطبية، نتيجة لانخفاض المعدل الفعلي لمساهمة المكتب في مركز الرعاية الصحية التابع للأمم المتحدة عن المعدل المدرج في الميزانية.

١٦٤ - وتصل الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨ إلى ١ ٤١٨ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار تسع وظائف (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٢ من الرتبة المحلية) (١ ١٥٥ ٩٠٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٢٦٢ ١٠٠ دولار) التي تتألف من تكاليف السفر في مهام رسمية (١٧١ ٩٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٢ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٨ ٣٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٦ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٦ ١٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٤ ٦٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٢ ٩٠٠ دولار).

١٦٥ - وفي عام ٢٠١٨، لن يكون هناك تغيير في عدد ومستويات الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان.

١٦٦ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساساً إلى زيادة الاحتياجات من الموظفين الدوليين والوطنيين نتيجة لما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى للموظفين الوطنيين في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، مراعاة لمعدلات الشغور الفعلية في عام ٢٠١٧؛ (ب) بدء تطبيق جدول مرتبات منقح للموظفين الوطنيين للخرطوم، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ (ج) رصد اعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل رتبة شاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات المتصلة بالتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق. وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض في التكاليف التشغيلية، أساساً للسفر الرسمي، نتيجة للاستفادة من شتى خيارات التداول عن بعد.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٦٧ - في عام ٢٠١٧، استفاد مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٨٨ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف خدمات استشارية ولتوفير دعم إداري مؤقت. ولا يتوقع تخصيص أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٨ لمكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان.

حاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

(٣ ٧٤٢ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٦٨ - في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقّعت أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا والكونغو الاتفاق الإطاري المتعلق بالسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويبيّن

الإطار الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الأساسية اللازمة لإنهاء دوامة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانضمت إليه كينيا والسودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في عام ٢٠١٣ وكُلِّف بولاية دعم التنفيذ الكامل للإطار. وعلاوة على ذلك، دعا مجلس الأمن في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، وفي سياق مواصلة تنفيذ قراراته السابقة ذات الصلة، المبعوث الخاص إلى مواصلة مساعيها الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بسبل من بينها التشجيع على تنظيم انتخابات وطنية ذات مصداقية وشاملة للجميع وفي أوانها، وتشجيع الحوار الإقليمي.

١٦٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أحاط مجلس الأمن علماً بخريطة الطريق المقدمة من المبعوث الخاص الرامية إلى دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون (S/PRST/2016/2). وتحدد خريطة الطريق تسع أولويات رئيسية لأداء المبعوث الخاص مهامه بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط مجلس الأمن علماً بالإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يوائم بين التدخلات البرنامجية للأمم المتحدة دعماً للأهداف السياسية لإطار السلام والأمن والتعاون.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧٠ - يتعاون مكتب المبعوث الخاص تعاوناً وثيقاً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية على النحو المبين في إطار السلام والأمن والتعاون وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيتعاون المكتب أيضاً مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، من أجل تعظيم أوجه التآزر في تنفيذ الولاية وتجنب التداخل.

١٧١ - ويتعاون مكتب المبعوث الخاص مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من أجل كفالة التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٧٢ - ويتعاون مكتب المبعوث الخاص مع مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بشأن عناصر الدعم الإداري المقدم من خارج الموقع، ومع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن عناصر الدعم الإداري المقدم في الموقع لكفالة تقديم الدعم في الوقت المناسب وكفاءة تقديم الخدمات إلى المكتب. ويُقدّم الدعم من كلٍّ من مركز الخدمات ومكتب نيروبي على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٧٣ - واصل مكتب المبعوث الخاص تقديم الدعم إلى البلدان الموقّعة في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وبالتنسيق مع المؤسسات الضامنة، واصل المكتب أيضاً جهودها الرامية إلى تحقيق إصلاح الهياكل الإدارية للإطار بغية تعزيز ملكية عملية التنفيذ والمشاركة فيها على الصعيد الإقليمي. وقدم مكتب المبعوث الخاص أيضاً الدعم من أجل تعبئة الموارد والتنفيذ العام للإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٧٤ - وعلاوة على ذلك، ترد في ما يلي إنجازات مكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧: "أ" بذل مساعٍ حميدة لدى أصحاب المصلحة دعماً لتحقيق القوى الهادمة، بالتنسيق مع بعثة تحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل التشجيع على استئناف اجتماعات التقييم المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة التي انطلقت في عام ٢٠١٦ بشأن تنفيذ إعلان نيروبي (٢٠١٣) وإعادة مقاتلي تلك الحركة إلى وطنهم، جمهورية الكونغو الديمقراطية، من رواندا وأوغندا؛ 'ب' بذل مساعٍ حميدة، بالتنسيق مع بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لدعم إيجاد حل إقليمي لقضية عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ 'ج' دعم عملية الحوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق مع بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإشراك أصحاب المصلحة في الحوار الوطني، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين، في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ 'د' دعم عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا في بوروندي بغية تقديم دعم دولي متسق إلى الميسر التابع للجماعة؛ 'هـ' دعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار، بوسائل منها '١' تيسير مداورات الاجتماعات السادسة عشر والسابع عشر للجنة الدعم التقني المعقودين في يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي، والمعتكف الذي أقامته اللجنة في يومي ٤ و ٥ أيار/مايو، وقد نتجت عن هذه المناسبات قائمة مستكملة للأنشطة ذات الأولوية والتوصيات لتعزيز فعالية اللجنة؛ '٢' والتنسيق بين المؤسسات الضامنة من خلال عقد اجتماعها التنسيق الثالث في أديس أبابا بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ '٣' وعقد اجتماع إقليمي لأصحاب المصلحة في نيروبي في يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ التمتت خلاله وجهات نظر المشاركين، بما في ذلك وجهات نظر منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والقطاع الخاص، بشأن الحلول للأزمات السياسية الجارية في المنطقة.

١٧٥ - وتشمل إنجازات المكتب أيضاً ما يلي: 'أ' تنظيم اجتماع تنسيقي بشأن الأنشطة الجارية والمقررة المشتركة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في يومي ٨ و ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ في بوجومبورا؛ 'ب' التنسيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشركاء آخرين لوضع مبادرة مشتركة للتصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية؛ 'ج' التواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لدعم إيجاد حلول دائمة للنزوح وتيسير إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات المعنية بالنزوح؛ 'د' التعاون المستمر مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك عقد اجتماع تنسيقي مع المنسقين المقيمين في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ 'هـ' العمل مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة رواندا والمجلس الإنمائي لرواندا لعقد المؤتمر الثاني لاستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى؛ 'و' تنظيم الأيام العالمية المفتوحة من أجل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، تلاها حوار رفيع المستوى بين لقيادات النسائية وصانعي القرار من المنطقة عُقد في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ 'ز' توفير الدعم التقني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل وضع خطة عمل إقليمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ 'ح' المشاركة مع المؤتمر الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم حدث جانبي لجمع التبرعات لشبكة البحيرات الكبرى للتعاون القضائي (٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧)؛ 'ط' توفير الدعم الفني للجنة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاينة عليها.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٧٦ - استناداً إلى الولايات المنوطة بالمبعوث الخاص، ستركّز افتراضات التخطيط العامة لميزانية عام ٢٠١٨ على الأولويات والأنشطة البرنامجية التالية:

- (أ) بذل مساعٍ حميدة لدعم الجهود الرامية إلى توحيد الجماعات المسلحة؛
 - (ب) دعم تنفيذ الاتفاقات والآليات القائمة التي تعزز التعاون الإقليمي وبناء الثقة؛
 - (ج) بذل مساعٍ حميدة لدعم إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وفي أوانها في بلدان المنطقة؛
 - (د) دعم هياكل الإدارة في إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك فعالية عمل لجنة الدعم التقني وآلية الرقابة الإقليمية؛
 - (هـ) التعاون مع الشركاء والمنظمات الإقليمية لوضع حلول دائمة للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً؛
 - (و) توحيد الجهود لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكذلك منظورات المرأة والسلام والأمن، في عمليات السلام والتنمية. وتعزيز زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام؛
 - (ز) إطلاق ودعم جهود ترمي إلى إشراك المجتمع المدني والشباب في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛
 - (ح) دعم مبادرات بشأن التعاون الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك عمليات متابعة المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى؛
 - (ط) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى؛
 - (ي) دعم التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى بغية دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛
 - (ك) مواصلة العمل عن كثب مع أعضاء السلك الدبلوماسي والشركاء الدوليين لضمان تضافر الدعم السياسي والتقني والمالي من أجل تنفيذ ولاية مكتب المبعوث الخاص.
- ١٧٧ - ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتعزيز إيجاد حلول دائمة لمنع نشوب النزاعات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها، بوسائل من بينها تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن (٢٣٤٨) (٢٠١٧)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
					(أ) التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون وفقاً للمعايير المحددة وخريطة الطريق المقدمة من المبعوث الخاص
٥	٦	٦	٧	١	دعم بذل مزيد من الجهود لتحجيد القوى الهدامة تمثيلاً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (مع التركيز على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية)
					[زيادة عدد اجتماعات الدعوة على المستوى السياسي والتقني، على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري]
		٢	٤	٢	'٢' التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيروبي (٢٠١٣) بما في ذلك إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة إلى وطنهم، جمهورية الكونغو الديمقراطية، من رواندا وأوغندا
					[عدد القضايا المعلقة التي سَوَّها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلو حركة ٢٣ مارس السابقة]
	١	٢	٣		'٣' التقدم المحرز في إعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم إلى أوطانهم طوعاً
					[عدد المبادرات الرامية إلى تيسير الإعادة إلى الوطن لعناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في مخيمات الأشخاص الذين نُزع سلاحهم طوعاً]
٢	٤	٥	٥		'٤' زيادة مبادرات بناء الثقة الرامية إلى تعزيز التعاون بين حكومات المنطقة؛
					[عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة، بما في ذلك الاجتماعات القطاعية، التي تُهدف إلى تعزيز التعاون]
١٥	١٥	٢٠	٢٠		'٥' زيادة الجهود الرامية إلى التشجيع على إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة في المنطقة
					[أ) عدد المشاركات الرفيعة المستوى دعماً لعمليات الحوار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي]
	٦	٦	٦		[ب) عدد المشاركات الرفيعة المستوى مع الشركاء الدوليين لدعم اتساق المشاركة الدولية في عمليات الحوار السياسي في المنطقة (فريق الاتصال الدولي، وفريق المبعوثين، وما إلى ذلك)]

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		٦	٦	٦	٦
٤	٥				
٦' تعزيز فعالية هيكل الإدارة في إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك الاجتماعات آلية الرقابة الإقليمية ووزراء الخارجية ولجنة الدعم التقني والشهود/الجهات الضامنة					
				٣٠	٣٠
				٢٠	٢٠
				٣٠	٣٠
				٢	٢

النواتج

- مناقشات منتظمة على المستويين الرفيع والتنفيذي مع حكومات البلدان الثلاثة عشر الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون
- اجتماعات و/أو بعثات لتعزيز بناء الثقة بين القادة الإقليميين (٥)
- تقريران مقدمان من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون (٢)
- إحاطتان مقدمتان إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون (٢)
- اجتماعان للجنة الدعم التقني معقودان بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢)
- اجتماع لآلية الرقابة الإقليمية يشترك في الدعوة إليه ورئاسته الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (١)
- اجتماع للجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون (١)
- بعثات تيسير للمساعدة على كفالة إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية وعلى تهيئة بيئة مستقرة سياسياً في المنطقة بعد الانتخابات (٩)
- إعداد ورقة استراتيجية من أجل التعجيل في تنفيذ إعلامي نيروبي (١)
- بعثات توفد، بالتنسيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، للنهوض بتنفيذ إعلامي نيروبي (٣)
- مشاورات تيسر، بالتنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل التعجيل في تحييد القوى الهدامة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
	٥	٥	٥	١' تنفيذ حلول دائمة لمعالجة قضايا اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في المنطقة		(ب) إحراز تقدم في تيسير عملية سياسية تُشرك البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والنساء والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
٥	٥	٨		الأداء المقدر		
٥	٥			الأداء الفعلي		
				[عدد المبادرات والمشاريع التي يُسرت]		
	٤	٥	٧	٢' تحسن التنمية الاجتماعية - الأداء المستهدف		
٤	٤	٥		الاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي		
٤	٤			الإقليمي		
				[عدد المبادرات والمشاريع المنفذة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، في سياقات منها الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.]		
	٤	٥	٦	٣' زيادة تعبئة وإشراك القوى الحية (النساء والشباب والمجتمع المدني) في المنطقة بغية بناء المعارف والفئات المستهدفة في إطار السلام والأمن والتعاون من أجل تعزيز التوصل إلى رؤية مشتركة للسلام والازدهار في المنطقة		
٤	٤	٥		الأداء المقدر		
٢	٥			الأداء الفعلي		
				[عدد المبادرات والمشاريع المنفذة لتعزيز حشد القوى الحية ومشاركتها]		
٢	٤	٥	٥	٤' إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة والنهوض بالتعاون القضائي الإقليمي من أجل ترسيخ سيادة القانون في المنطقة		
٢	٤	٥		الأداء المقدر		
٢	٤			الأداء الفعلي		
				[عدد عمليات التسليم والمحكمة للجنة من الشخصيات البارزة وللعقول المدبرة لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان]		
	٤ ملايين دولار	٣ ملايين دولار	٤ ملايين دولار	٥' تحسين تنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، بطرق منها تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المانحين [الزيادة في الموارد المعبأة]		
٤ ملايين دولار	٢,٦ ملايين دولار	٣ ملايين دولار		الأداء المقدر		
٠,٦ ملايين دولار	١,٤ ملايين دولار			الأداء الفعلي		
				[عدد المبادرات المنقذة]		
		١٢		الأداء المستهدف		
				الأداء المقدر		
١٠	٨			الأداء الفعلي		

النواتج

- ورقات مواضيعية و/أو مشاريع ذات صلة تُعدّ مع الشركاء تقترح إجراءات إقليمية ملموسة لتوسيع نطاق التكامل الإقليمي وتعميقه (٥)
- مؤتمر يُيسّر مع الشركاء للبحث في مسائل فنية بهدف تقديم توصيات للعمل، بمشاركة ممثلين عن الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات النسائية من منطقة البحيرات الكبرى (١)
- جولات في المنطقة هدفها إشراك القيادة السياسية في التنفيذ الكامل لإطار السلام والأمن والتعاون (٨)
- مشاورات أسبوعية مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٥٢)
- مبادرات لتعبئة الموارد للصندوق الاستئماني العابر للحدود لدعم الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى (١٢)
- مشاورات أسبوعية مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشركاء آخرين لبحث الدعم التقني والاستشاري في إطار التعاون القضائي الإقليمي (٥٢)
- تيسير مؤتمر دولي بشأن تعزيز القطاع الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى (١)

العوامل الخارجية

١٧٨ - من المتوقع أن يحقق مكتب المبعوث الخاص ولايته شريطة ما يلي: أن تتوفر الإرادة السياسية لدى البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتنفيذ الإطار بصفة عامة؛ وأن تسمح الحالة في المنطقة بمواصلة الحوار السياسي بين البلدان في تلك المنطقة؛ وأن تواصل الدول الأعضاء دعم منطقة البحيرات الكبرى والتركيز عليها لكفالة نجاح عملية التنفيذ، بطرق منها اتخاذ إجراءات منسقة إزاء البلدان الموقعة والتأكد من اتساق الرسائل الموجهة إليها.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فترة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٨-٢٠١٧	
	الاعتمادات	المقدّرة	الزيادة/(النقصان)	الفرق التقديري	مجموع الاحتياجات	غير المتكررة
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٦٣٤,٤	٥ ٧٢٥,٣	٩٠,٩	٢ ٥٧٧,٦	-	٢ ٨٣٣,٥
التكاليف التشغيلية	٣ ٠٨٠,٨	٢ ٧٨٤,٦	(٢٩٦,٢)	١ ١٦٥,٠	١٠,٣	١ ٤٩٩,٠
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٨ ٧١٥,٢	٨ ٥٠٩,٩	(٢٠٥,٣)	٣ ٧٤٢,٦	١٠,٣	٤ ٣٣٢,٥
						(٥٨٩,٩)

الجدول ٢٥

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الفئة الفنية والفئات العليا															الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين المتطوعين
	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها																
	وَأَع أَع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ الخدمات		مجموع		موظفون الوطنيون	الفرصة الأمم	متطوعو		
									الدوليين	الوطنيون	المحلية	المتحدة					
١	-	١	١	٤	٦	٤	-	١٧	١	١٩	١	٧	-	٢٧			
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١	-	١	٤	٦	٤	-	١٧	١	١٩	١	٧	-	٢٧			
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		

١٧٩ - يعزى النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتوقعة من (أ) خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نتيجة التغير في ترتيبات دعم المكتب حيث ستنقل من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومركز الخدمات العالمي ليقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ (ب) والنقل الجوي، نتيجة استخدام طائرات أكثر توفيراً؛ (ج) والخبراء الاستشاريين، نتيجة انخفاض مدة التعاقد مع الخبراء الاستشاريين. ويقابل النقص المتوقع في الإنفاق جزئياً زيادة في الإنفاق تحت بند الموظفين الدوليين، نتيجة تأخر ورود فواتير لسداد تكاليف أحد الموظفين المعارين من منظمة أخرى للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٨٠ - وتصل الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨ إلى مبلغ مقداره ٣٧٤٢٦٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، سيغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف السبع والعشرين (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ووظيفة وطنية واحدة، و ٧ وظائف من الرتبة المحلية) (٢٠٥٧٧ ٦٠٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (١١٦٥ ٠٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٩٩٠٠ ١٩ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٥٠٩ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٣٠٠ ١٢٧ دولار)، والنقل البري (٦٥ ٠٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٨٠٠ ٧٢ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ١١٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٨٣ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ١٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ١٥٩ دولار).

١٨١ - وفي عام ٢٠١٨، يُقترح أن يبقى عدد ومستوى الوظائف في مكتب المبعوث الخاص على حالهما.

١٨٢ - ويعكس الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين، وحُدِّدت المخصصات لتلك الاحتياجات بحسب المتوسط الفعلي للدرجات داخل الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق، وارتفاع معدل الشواغر للموظفين الدوليين

في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، مع مراعاة معدل الشغور الفعلي خلال عام ٢٠١٧. ويعزى هذا الفرق أيضاً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، أساساً تحت بند السفر في مهام رسمية والخبراء الاستشاريين، نتيجة زيادة الاعتماد على التداول بالفيديو والاستعانة بالخبرات الداخلية عوضاً عن الخبراء الاستشاريين؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نتيجة التغير في ترتيبات دعم المكتب التي ستنقل من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومركز الخدمات العالمي ليقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي بسبب انخفاض عدد الرحلات واستخدام طائرات أكثر توفيراً.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨٣ - تشير تقديرات مكتب المبعوث الخاص إلى أنه سيتمكن من تعبئة موارد خارجة عن الميزانية مقدارها ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وقد استُخدمت الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم الأنشطة المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وشؤون الشباب والنساء، من قبيل تنظيم المؤتمر الثاني لاستثمارات القطاع الخاص والمنتدى الإقليمي لشؤون المرأة والاجتماع الذي يعقده الوزير في ما يتعلق بالشباب والمؤتمر المتعلق ببطالة الشباب. وفي عام ٢٠١٨، يتوقع المكتب تعبئة موارد خارجة عن الميزانية مقدارها ١,٣ مليون دولار ستُستخدم لمراقبة مختلف المجالات المواضيعية المتمثلة في الشؤون الاقتصادية والقضايا الجنسانية (النساء والشباب) والتعاون القضائي الإقليمي.

طاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

(٢٠٠ ٧٧٧ ١٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨٤ - منذ بداية الانتفاضة في اليمن في أوائل عام ٢٠١١، بذل الأمين العام مساعيه الحميدة لتعزيز السلام والاستقرار من خلال الحوار والمفاوضات. وفي القرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة أو تكثيفها. ويتلقى المجلس إحاطات منتظمة بشأن اليمن وفقاً لدورة الإبلاغ الحالية التي مدّتها ٦٠ يوماً.

١٨٥ - ولكفالة التنفيذ الكامل والفعال لقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، بالاقتران مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، أنشأ الأمين العام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (انظر أيضاً S/2015/283 و S/2015/284) وفقاً لتبادل للرسائل مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/469 و S/2012/470). وعلى نحو ما طلبته الأطراف اليمنية، دعم ذلك المكتب تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها عن طريق بذل جهود الوساطة والتيسير على الصعيد السياسي وتشجيع المشاركة الشاملة لجميع الفئات المعنية في عملية الانتقال السياسي.

١٨٦ - ومنذ إنشاء مكتب المستشار الخاص في عام ٢٠١٢، والأمم المتحدة تُقدّم الدعم إلى عملية الانتقال السياسي بقيادة يمنية وتُعزّز مشاركة الجميع، بما في ذلك الفئات التي كانت مهمّشة في السابق

مثل الحركات الشبابية والجماعات النسائية والحراك الجنوبي وحركة الحوثيين. واختتم اليمنيون، بدعمٍ وتيسيرٍ من الأمم المتحدة، مؤتمرًا للحوار الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتضمنت الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر مخططاً أولياً لإقامة دولة اتحادية جديدة تركز على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبناء اليمن. وأنشئت لجنة لتصوغ دستوراً جديداً بالاستناد إلى نتائج المؤتمر.

١٨٧ - ورغم التقدم المهم المحرز في عملية الانتقال السياسي، أدت الخلافات التي نشبت بين القوات الحكومية والحوثيين وجماعات مسلحة أخرى بخصوص مشروع الدستور وترتيبات تقاسم السلطة إلى تصاعد أعمال العنف العسكرية، وهو ما أسفر في نهاية المطاف إحصاء الحوثيين والوحدات الخليفة لهم من القوات المسلحة السيطرة على صنعاء وأنحاء أخرى من البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وخلال الأشهر التالية.

١٨٨ - ويسرت الأمم المتحدة عقد العديد من جولات المفاوضات في محاولة للخروج من المأزق السياسي، غير أن هذه الجهود لم تكن كافية لوقف تصاعد المواجهات العسكرية. وبناء على طلب من الرئيس عبد ربه منصور هادي، تدخل تحالف من البلدان بقيادة المملكة العربية السعودية عسكرياً في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، لتمكين الحكومة من استعادة سلطتها. وتصاعدت أعمال القتال البري واتسع نطاقها بين الحوثيين والقوات المتحالفة معهم من جهة، وبين قوات حكومة اليمن والمليشيات المتحالفة معها من الجهة الأخرى، مما أسفر عن حالة طوارئ إنسانية.

١٨٩ - ومنذ ذلك الحين، يسهّر المبعوث الخاص جولات متتالية من المشاورات بهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع واستئناف عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك المحادثات المباشرة التي جرت في سويسرا في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي الكويت في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٩٠ - ورغم هذه الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ما زال القتال مستمرا بين مختلف الأطراف في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على طول الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن. وبالتزامن مع ذلك، ما زالت تشهد أنحاء عديدة من اليمن وقوع هجمات يُعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتهم عنها، وتنفيذ عمليات لمكافحة العصيان ضد هاتين الجماعتين، وما زالت الحالة الأمنية بوجه عام شديدة التقلب.

١٩١ - وبغرض التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية وتهيئة البيئة المؤاتية لإجراء المحادثات، بدأ في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ سريان اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه بتيسير من المبعوث الخاص، والذي استمر حتى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٦. وسعى المبعوث الخاص مرارا للتوصل إلى اتفاقات لوقف الأعمال العدائية مجدداً. وإضافة إلى ذلك، ساعد المبعوث الخاص الأطراف في إنشاء لجنة التهذئة والتنسيق، وهي هيئة تدعمها الأمم المتحدة وتتألف من ممثلين عسكريين من الأطراف المنخرطة مباشرة في النزاع العسكري. وتهدف اللجنة إلى تشجيع التواصل فيما بين الأطراف وتعزيز الالتزام بوقف الأعمال العدائية. واستكمالا لعمل اللجنة، أنشئت لجان محلية للتهذئة في المحافظات الست الأكثر تضرراً من النزاع.

١٩٢ - وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/PRST/2016/5)، دعا مجلس الأمن جميع الأطراف اليمنية إلى وضع خريطة طريق لتنفيذ التدابير الأمنية المؤقتة، لا سيما على المستوى المحلي، وعمليات الانسحاب وتسليم الأسلحة الثقيلة، وإحياء مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم خطة يحدد فيها الكيفية التي يمكن بها لمكتب المبعوث الخاص أن يدعم المرحلة التالية من عمله مع الأطراف، ولا سيما من أجل دعم العناصر المبينة أعلاه.

١٩٣ - وفي ردّ الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجّه إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/488)، والذي أحاط المجلس علماً به في الرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/489)، قدّم الأمين العام مقترحاً لتعزيز مكتب المبعوث الخاص بحيث يقدم دعماً موسّعاً للمبادرات اليمنية - اليمنية ولتنفيذ ما ينتج عنها من اتفاقات. ويتوخّى المقترح أن يتولى المكتب المهام التالية:

(أ) قيادة أعمال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في محادثات السلام من حيث توفير التسهيلات وتقديم المشورة الفنية بشأن التفاوض والإعداد المتعلقين بما يلي:

١' الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك تشكيل لجان أمنية، وانسحاب الميليشيات والجماعات المسلحة عن طريق التفاوض، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة بشكل منظم؛

٢' إحياء مؤسسات الدولة، بما في ذلك احترام التسلسل الإداري المقرر قانوناً للسلطة وإزالة أي عوائق أمام حسن سير مؤسسات الدولة؛

٣' القيام بالأعمال التحضيرية لاستئناف الحوار السياسي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن وضع مشروع الدستور بصيغته النهائية واعتماده، وإصلاح النظام الانتخابي وإجراء انتخابات عامة؛

(ب) قيادة أعمال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة من حيث توفير تسهيلات أكبر وتقديم المشورة التقنية للأطراف اليمنية بهدف تعزيز التقيد بوقف الأعمال العدائية والامتناع له، بطرق منها تقديم الدعم إلى لجنة التهدئة والتنسيق واللجان المحلية والآليات المحلية الأخرى؛

(ج) قيادة أعمال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ المراحل الأولى من الاتفاقات التي تبرم عن طريق التفاوض، والتخطيط والتحضير للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات أشمل.

١٩٤ - ويتمثل الهدف العام للمكتب في تقديم الدعم لعملية السلام في اليمن، ووقف الأعمال العدائية (عن طريق آليات التهدئة والتنسيق)، وتنفيذ أي اتفاقات محتملة حتى يُتاح المجال لاستئناف عملية انتقال تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة وتحت قيادة يمنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٩٥ - تقع على عاتق إدارة الشؤون السياسية مسؤولية تقديم التوجيه الاستراتيجي والدعم الفني المساند لمكتب المبعوث الخاص.

١٩٦ - وستواصل إدارة الدعم الميداني تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن مسائل الدعم الميداني ذات الصلة بالمكتب في اليمن والأردن. وسيواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت تقديم الدعم المتعلق بالمعاملات في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والسفر. وفي سياق تنفيذ ولاية بذل المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية والبعثات ذات الصلة الموجودة في المنطقة، وكذلك، عند الاقتضاء، مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستواصل التعاون أيضا مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في اليمن. وإضافة إلى ذلك، جميع الوكالات العاملة في البلد ممثلة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية باليمن التي تعمل في المقر على ضمان التنسيق والاتساق في ما تبذله الأمم المتحدة في اليمن من جهود في المجالين السياسي والإنساني ومجال حقوق الإنسان وفي مجالات أخرى. وسيواصل المكتب كذلك السعي إلى بذل جهود مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية، وبالأخص البنك الدولي، لوضع وتيسير استراتيجيات مشتركة للتدابير المتعلقة بالأنشطة السابقة للإنعاش وبأنشطة بناء السلام، في مجالات منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٩٧ - ويعمل المبعوث الخاص ومكتبه، في سياق تأدية مهامهما، بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ومع الشركاء الدوليين الآخرين.

١٩٨ - ويؤخى أن يجري العمل على وضع مشروع الدستور وإصلاح النظام الانتخابي، وغير ذلك من المهام الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ومع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٩٩ - تعكس الإنجازات التي تحققت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ الجهود المتواصل بذلها من أجل إنهاء العنف وتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن عن طريق التفاوض، استناداً إلى الإطار المحدد خلال المحادثات التي جرت في مدينة الكويت (في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦). ويتناول الإطار الترتيبات السياسية والأمنية المتوخى تنفيذها بالتوازي، والتي من شأنها مساعدة اليمن على استئناف عملية انتقال تكون شاملة للجميع وسلمية ومنظمة وتحت قيادة يمنية. وحظي الإطار بقبول الأطراف به، من حيث المبدأ، بوصفه أساس المفاوضات في المستقبل، وبدعم كبير من المجتمع الدولي. وواصل المبعوث الخاص ومكتبه تعاونهما الوثيق مع الشركاء الدوليين من أجل إعداد وتنظيم اجتماعات تشاورية مع المحاورين اليمنيين المهدف منها استقاء الآراء وتعزيز التفاهم والتوافق في الآراء والقبول بالإطار المقترح من المبعوث الخاص للتوصل إلى اتفاق شامل. وتناولت الاجتماعات التشاورية مجموعة واسعة من القضايا منها مفاوضات السلام والتحديات الراهنة؛ وإحياء مؤسسات الدولة؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وعملية وضع الدستور؛

والانتخابات والإصلاح الانتخابي؛ وقضية الجنوب؛ والمرأة والسلام والأمن. وحضر المكتب أيضا حلقة عمل تحضيرية شاملة تتعلق بوقف الأعمال العدائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وكان الهدف منها تعزيز آليات التنسيق والتهدئة المنفذة في أول الأمر في إطار اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٠٠ - وجعل المكتب علاقة عمله مع البنك الدولي علاقةً رسميةً في إطار مبادرة اليمن للشؤون الإنسانية والتنمية والسلام، وتشمل هذه العلاقة أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، ووفد الاتحاد الأوروبي إلى اليمن، والبنك الإسلامي للتنمية. وتدعم هذه الشراكة منبرا يتوخى منه تنسيق ما يُشترك فيه من أعمال ومن أنشطة دعوية في الفترة الانتقالية، وبلورة فهم موحد بشأن هذه الأعمال والأنشطة والتخطيط لها على نحو مشترك، على أساس الاسترشاد بالعملية السياسية ودعمها.

٢٠١ - وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه بذل الجهود لتشجيع التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض من أجل إنهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ستركز جهود الوساطة على وضع الصيغة النهائية لتفاصيل اتفاق سلام شامل وتحديد تسلسل عناصره الأمنية والسياسية، وعلى وضع خريطة طريق لإتمام عملية وضع الدستور وإجراء الانتخابات العامة. وسيوسع المكتب أيضا نطاق ما يبذله من جهود من أجل تعزيز مشاركة الجميع في عملية السلام، مع التركيز على النساء والشباب والمجتمع المدني. ويهدف التوصل مجددا إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية، سيستمر المكتب في إعداد ورقات تطرح خيارات، وفي تقديم أشكال أخرى من المشورة التقنية بشأن آليات لدعم وقف الأعمال العدائية ووضع ترتيبات أمنية طويلة الأجل من شأنها أن تكون عنصرا من عناصر اتفاق شامل. وإعداد هذه الأوراق ووضع هذه الاستراتيجيات يستلزم تكثيف الحوار والمناقشات مع الأطراف وممثلي المجتمع الدولي. وسيواصل المكتب شراكته مع كيانات مبادرة اليمن للشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٢٠٢ - يُتوقع أن تكون الخطوط العريضة لأنشطة مكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠١٨ على النحو التالي:

(أ) بذل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن المساعي الحميدة للأمين العام بالنيابة عنه حتى يتسنى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض من أجل إنهاء النزاع، بما يتوافق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، سيواصل المبعوث الخاص التوسط بين أطراف النزاع الرئيسيين سعياً إلى تيسير التوصل إلى اتفاق شامل بالاستناد إلى الإطار المقدم سابقاً؛ وتقديم الدعم في المفاوضات فيما يتعلق بوضع الآليات والعمليات التي ستشكل عناصر من اتفاق لإنهاء النزاع، في مجالات منها رصد وقف إطلاق النار وسحب القوات وتسليم الأسلحة الثقيلة، ووضع الترتيبات الأمنية المؤقتة الأخرى، وإحياء مؤسسات الدولة، واستئناف عملية الانتقال السياسي (وضع مشروع الدستور في صيغته النهائية واعتماده، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء الانتخابات العامة، وتعزيز العدل والمحاسبة في المرحلة الانتقالية)؛ والتشاور الموسع مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، بمن فيهم الحكومة اليمنية وممثلو

الحوثيين، والحراك الجنوبي، وجميع الأطراف اليمنية المعنية، وممثلو النساء والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء مجلس التعاون الخليجي، والدول الأعضاء الأخرى التي لها تأثير على الأطراف اليمنية. وسيُسدي المبعوث الخاص، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، المشورة إلى الأمين العام بشأن العملية السياسية؛

(ب) العمل مع أطراف النزاع الرئيسيين والمكونات اليمنية الأخرى وأصحاب المصلحة في المنطقة وخارجها من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية مجدداً، بسبل منها تقديم الدعم إلى لجنة التهدئة والتنسيق، وكذلك تقديم الدعم على صعيد المحافظات إلى لجان التهدئة المحلية. وستحتاج هذه الكيانات إلى دعم كبير في المجالين التقني والتيسيري من أجل التحضير لبدء عملها ولضمان فعالية أدائها كي تسهم اللجان في تهدئة الأوضاع وترسيخ وقف الأعمال العدائية.

٢٠٣ - ومن المتوقع أن يظل انخراط مجلس الأمن نشطاً وشديداً، بطرق منها اقتضاء تقديم تقارير منتظمة إليه (كل ٦٠ يوماً). والمبعوث الخاص هو من يقدم التقارير إلى المجلس؛ وبالنظر إلى التحديات المنتظر أن تواجهها عملية السلام، يمكن توقع تقديم المبعوث الخاص إحاطات متكررة بشأن مسائل محددة.

٢٠٤ - ويُتوقع أن تبقى الظروف الأمنية في اليمن شديدة الصعوبة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، حتى أن مكتب المبعوث الخاص ومعظم موظفيه سيظلون خارج البلد، على أن يسافروا إليه بصفة دورية حسبما وعندما يقتضي الأمر، ووفقاً لما تسمح به الظروف الأمنية والتشغيلية. وسيظل المكتب في عمان مركزاً لتقديم الدعم إلى الأطراف اليمنية والعمليات الجارية في اليمن. وسيظل حجم المكتب في صنعاء محدوداً، ولكنه سيزيد مع مرور الوقت حسبما تسمح به الحالة الأمنية والظروف التشغيلية. وقد أعلنت الحكومة اليمنية عدن عاصمة مؤقتة. ويقتضي ذلك ما يتناسب معه من وجود للموظفين حتى يتمكن المبعوث الخاص من بذل المساعي الحميدة للأمين العام. وبالنظر إلى الصعوبات المواجهة في الوصول إلى الأماكن والتنقل، سيُيسّر إيفاد موظفين إلى عدن لتعزيز التواصل مع المحاورين اليمنيين، بما في ذلك مع من يمثلون الحكومة (على المستويين الوطني والمحلي)، والأحزاب السياسية، والحراك الجنوبي، والمجتمع المدني، وجهات أخرى. وفي ظل الحالة الأمنية وظروف العمل الصعبة في عدن، يُتوقع أن يزداد وجود الموظفين في عدن تدريجياً، حسبما تسمح به الحالة الأمنية والظروف التشغيلية.

٢٠٥ - وسيواصل المكتب التعاون مع البنك الدولي، وشركاء آخرين، في تنفيذ مبادرة اليمن للشؤون الإنسانية والتنمية والسلام التي تهدف إلى دعم مؤسسات الدولة الحيوية في اليمن، والحفاظ على درجة أساسية من استقرار الاقتصاد الكلي وإبقاء البرامج الحيوية للتخفيف من حدة الفقر مستمرة في عملها، وتوجيه التخطيط الإنمائي بما يدعم العملية السياسية، وضمان الترابط الوثيق بين الجهات الإنمائية والمشورة التقنية التي سيقدمها المكتب إلى الأطراف.

٢٠٦ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائها.

الجدول ٢٦

المهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

المهدف: تحقيق تقدم على مسار عملية سلام شاملة في اليمن وانخفاض في مستويات العنف

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		نعم	نعم	١' توقيع كلا الطرفين المتنازعين على الاتفاق على خريطة الطريق	(أ) الاتفاق عن طريق التفاوض على حلّ يلبي إرادة الشعب اليمني المشروعة
	لا	نعم			
لا	لا				
		٥٠	٦٠	٢' عدد الاجتماعات بين ممثلي الطرفين المتنازعين المعقودة في إطار عملية جامعة وشاملة (اجتماعات ثنائية، ومحادثات بإشراف ميسرين)	
	٥٠	٦٠			
١٠	١٥٠				
		٥٠	٥٠	٣' عدد حالات تقديم المشورة التقنية بشأن التفاوض ووضع عناصر خريطة الطريق أو الاتفاق الأولي (بناء القدرات، وورقات طرح الخيارات)	
	٥٠	٧٠			
١٠	١١٠				
		٨٠	١٠٠	٤' عدد الحالات التي أُشركت فيها النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني على نحو بناء في العملية السياسية (العضوية في الهيئات السياسية، وبناء القدرات)	
	٣٠	٣٠			
٥	١٦				

النواتج

- إجراء اتصالات ومشاورات منتظمة وتقديم المشورة التقنية بشأن التفاوض ووضع الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك تشكيل لجان أمنية، وانسحاب الميليشيات والجماعات المسلحة بناء على قرار يُتخذ بالتفاوض، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة على نحو منظم (١٠٠)
- إجراء المشاورات وتقديم المشورة التقنية بشأن إحياء مؤسسات الدولة، بما في ذلك احترام التسلسل الإداري المقرر قانوناً للسلطة وإزالة أي عوائق تعرقل حسن سير مؤسسات الدولة (٤٠)
- إجراء المشاورات وتقديم المشورة التقنية بشأن استئناف الحوار السياسي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن وضع مشروع الدستور بصيغته النهائية واعتماده وإصلاح النظام الانتخابي وإجراء انتخابات عامة (٦٠)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		١٠٠	١٠٠	١' عدد مبادرات الدعم التقني المقدم إلى لجان الأمن والآليات المحلية ذات الصلة (بناء القدرات، والمنتجات الاستشارية)	(ب) ترسيخ وقف الأعمال العدائية
	١٠٠	١٥٠			
٥	١٢٥				
		٨٠		٢' عدد الأنشطة التي انخرط بها أفراد ونساء وشباب من المجتمعات المحلية في مبادرات وقف الأعمال العدائية (تيسير أنشطة الدعوة والمشاركة فيها، وبناء القدرات)	
		٤٥			
٢٠					

النواتج

- تقديم المساعدة فيما يتعلق بتوسيع نطاق جهود التيسير والمشورة التقنية المقدمة للأطراف اليمينية بهدف تعزيز التقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية والامتنال له، بطرق منها تقديم الدعم إلى لجان الأمن والآليات المحلية الأخرى (٥٠)

العوامل الخارجية

٢٠٧ - سيتحقق الهدف بافتراض توفر ما يكفي من الإرادة السياسية وانخراط أصحاب المصلحة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وتواصل دعم المجتمع الدولي للمبعوث الخاص.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢	
	الاعتمادات	النفقات	الفرق التقديري	مجموع	الاحتياجات	غير المتكررة	لعام ٢٠١٧	الزيادة/النقصان	الفرق	الميزانية المعتمدة	تحليل الفروق	٢٠١٧-٢٠١٨
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)					
تكاليف الموظفين المدنيين	١١ ٤٥٧,٥	١٣ ٣٢٠,١	١ ٨٦٢,٦	٨ ٩٦٦,٤	-	٦ ٩٧٧,١	١ ٩٨٩,٣					
التكاليف التشغيلية	٩ ٧٠٢,٤	٧ ٨٨٢,٧	(١ ٨١٩,٧)	٤ ٨١٠,٨	٥٤,٥	٦ ٢٦٦,٤	(١ ٤٥٥,٦)					
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢١ ١٥٩,٩	٢١ ٢٠٢,٨	٤٢,٩	١٣ ٧٧٧,٢	٥٤,٥	١٣ ٢٤٣,٥	٥٣٣,٧					

الجدول ٢٨

الوظائف

الوظائف المعتمدة	٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢		٢٠٢٣		٢٠٢٤	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الوظائف المقترحة	١	-	١	٢	٧	١٥	١١	-	٣٧	٢٥	١	٦٣	٨	٢٦	-	٩٥
التغير	-	-	-	١	-	١	(١)	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢

٢٠٨ - تُعزى الزيادة المتوقعة في النفقات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين التي تعكس انخفاض معدل الشغور الفعلي والاعتماد المرصود وفق متوسط الدرجات الفعلية داخل كل رتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، بناءً على اتجاهات الإنفاق. ويُقابل هذه الزيادة في النفقات جزئياً الانخفاض تحت بند التكاليف التشغيلية الذي يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المطلوبة لتغطية تكاليف الشحن وما يتصل به فيما يتعلق بعملية الاقتناء غير المتكررة لمركبات ومعدات؛ وإلى انخفاض تحت بند المرافق والبنى التحتية، بما في ذلك انخفاض في احتياجات أعمال التعديل والتجديد لمباني المكاتب وخدمات الأمن واستئجار المباني والمرافق العامة والوقود وخدمات الصيانة بسبب التأخير في إيجاد مبانٍ للمكاتب في ظل الحالة الأمنية في صنعاء. ويستخدم المكتب مؤقتاً مباني مرفق عبور الدبلوماسيين بينما يعمل على إيجاد مكان يُلبّي المعايير الأمنية الدنيا للعمل التي تشترطها إدارة شؤون السلامة والأمن. ويُقابل ذلك جزئياً زيادةً في خدمات رحلات الطائرات المستأجرة في صنعاء وعدن، وفي بلدان أخرى في المنطقة، حسبما تتطلبه العملية السياسية الجارية في اليمن من زيادة في المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية بالنزاع.

٢٠٩ - وتُقدَّر احتياجات مكتب المبعوث الخاص لسنة ٢٠١٨ بمبلغ ٢٠٠ ٧٧٧ ١٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي التكاليف المتعلقة بما عدده ٩٧ موظفاً مدنياً (١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ١٥ ف-٤، ١١ ف-٣، ٢٥ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٨ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، ٢٦ من الرتبة المحلية) (٤٠٠ ٩٦٦ ٨ دولار)؛ والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٨١٠ ٤ دولار)، بما فيها تكاليف السفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٨٤٧ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٧٠٠ ٣٣٩ ٢ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٤٦٦ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ٢٧٦ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ١٧٨ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٢٨٩ دولار)، والخدمات الطبية (٥٠٠ ١٢٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٨٩ دولار).

٢١٠ - ويبلغ الملاك الوظيفي المقترح لمكتب المبعوث الخاص لسنة ٢٠١٨ ما عدده ٩٧ وظيفة على النحو المبين في الجدول أعلاه. ويقترح مكتب المبعوث الخاص إجراء التغييرات التالية في عام ٢٠١٨:

(أ) اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين، إحداهما وظيفة لموظف رئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن في صنعاء (١ مد-١)، والأخرى وظيفة لموظف مُساند في الشؤون السياسية في نيويورك (١ ف-٤)؛

١' سيُشرف الموظف الرئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١) على قسم إصلاح قطاع الأمن، وسيتخذ تدابير فعالة وفي الوقت المناسب لدعم استئناف وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك تقديم أشكال شتى من الدعم إلى لجنة التهدئة والتنسيق. وسيقدم الموظف الرئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن أيضاً المشورة الاستراتيجية إلى المبعوث الخاص بشأن التدابير الأمنية المؤقتة التي من شأنها أن تشكل عنصراً من تسوية سياسية محتملة لإنهاء الحرب يُتوصل إليها بالتفاوض، وبشأن التدابير الطويلة المدى، مثل إصلاح القطاع الأمني وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

٢٠٠٠ سيعمل موظف الشؤون السياسية (ف-٤) في إدارة الشؤون السياسية في نيويورك ليُقدم على مستوى المقر الدعم المُساند المناسب إلى مكتب المبعوث الخاص في قيامه بدوره المعزز والموسع وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيانات الرئاسية، بطرق منها العمل مع مجلس الأمن والدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في نيويورك، والتنسيق بفعالية بين مكتب المبعوث الخاص وإدارة الشؤون السياسية وشركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) اقتراح إعادة تصنيف وظيفة لموظف لمراقبة الحركة (ف-٣) لتُصبح وظيفة مساعد مراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية)، بما أن المهام ذات الصلة بمراقبة الحركة، بما فيها أعمال حجز تذاكر الركاب والتيسير ومناولة البضائع، يمكن أن يؤديها موظفون من فئة الخدمة الميدانية؛

(ج) اقتراح نقل وظائف، بحيث تُنقل ثلاث وظائف لموظفين للشؤون السياسية وواحدة لموظف لشؤون الأمن (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ موظف وطني من الفئة الفنية) من صنعاء إلى عدن نظرا لإعلان الحكومة اليمنية عدن عاصمة مؤقتة، وتُنقل وظيفة سائق (١ من الرتبة المحلية) من صنعاء إلى عدن لتقديم دعم مكثف للموظفين في هذا الموقع.

٢١١ - والفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ يُعزى أساسا إلى: (أ) اقتراح إنشاء الوظيفتين المشار إليهما أعلاه؛ (ب) وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين التي تعكس انخفاض معدل الشغور المدرج في الميزانية والاعتماد المرصود وفق متوسط الدرجات الفعلي داخل كل رتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، بناء على اتجاهات الإنفاق؛ وهو ما يقابله جزئيا: (ج) حذف الاعتمادات المرصودة لاقتناء مركبات؛ (د) وحذف الاعتمادات المرصودة لاقتناء مرافق جاهزة، ومولدات كهربائية، ومعدات لمعالجة المياه، وأثاث ومعدات للمكاتب؛ (هـ) وانخفاض تكاليف الشحن وما يتصل به فيما يتعلق باقتناء مركبات ومعدات؛

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١٢ - في عام ٢٠١٧، استُخدمت الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة بمبلغ ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم مكتب المبعوث الخاص في مساندة لجنة التهدئة والتنسيق والمفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية، بما في ذلك الدعم المقدم من الموظف الرئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١) الممولة وظيفته من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، حُصل على تمويل يبلغ ٥٤٤ ٠٠٠ دولار لزيادة قدرة المكتب على تقديم الدعم المتواصل لإتمام عملية وضع الدستور.

ياء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام (بوروندي)

(٦٠٠ ٦٩٩ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢١٣ - لا تزال الحالة في بوروندي متقلبة ولم يتم بعدُ التوصل إلى تسوية سياسية وسلمية تعالج أسبابها الجذرية وذلك رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا من أجل التشجيع على إجراء حوار شامل وحقيقي بين الأطراف البوروندية.

٢١٤ - وظلت الحالة في بوروندي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، دعا المجلس الأمين العام إلى نشر فريق في بوروندي للتنسيق والعمل مع حكومة بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء لتقييم الحالة ووضع خيارات لمعالجة الشواغل السياسية والأمنية. وقد شرع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام (بوروندي) (المعروف سابقا باسم مكتب المستشار الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي) في العمل في بوجمبورا اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢١٥ - وفي القرارين اللاحقين ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال مساعيه الحميدة، دعم الحوار بين الأطراف البوروندية والتنسيق وأن يقدم كل ما يلزم من دعم تقني وفي هذه الوساطة لعملية الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وأن يعمل مع حكومة بوروندي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في مجالي الأمن وسيادة القانون. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن يقدم تقريرا عن الحالة في بوروندي مرة كل ثلاثة أشهر، وأن يقدم تقارير خطية مباشرة إلى المجلس بشأن الحوادث الأمنية الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان.

٢١٦ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بعد تبادل رسالتين مع مجلس الأمن (S/2017/396 و S/2017/397)، عيّن الأمين العام ميشيل كافاندو من بوركينافاسو مبعوثا خاصا جديدا له ليتولى قيادة المساعي السياسية للأمم المتحدة في بوروندي عملا بالولاية التي مددها مجلس الأمن. وبما أن المبعوث الخاص للأمين العام سيضطلع بالمسؤوليات التي كانت سابقا من اختصاص المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، تم تغيير تسمية المكتب لكي يعكس اللقب الوظيفي للمعيّن الجديد.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢١٧ - يقوم مكتب المبعوث الخاص بالاتصال والتنسيق عن كثب مع مكاتب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية الموجودة في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، لضمان تقديم القدر الكافي من الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة ببوروندي. ويتعاون المكتب بصورة وثيقة أيضا مع تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، بهدف زيادة الاتساق في التعامل مع المشاكل السياسية في بوروندي.

٢١٨ - ويعمل مكتب المبعوث الخاص بصورة وثيقة مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي. وعند الاقتضاء، تقام علاقات تآزر مع البرامج والمشاريع الجارية ذات الصلة بتنفيذ ولايته. وعلى وجه الخصوص، لا يزال المبعوث الخاص يعتمد على المشورة والدعم التقنيين المقدمين من المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان مراعاة احترام حقوق الإنسان في جميع الأنشطة.

٢١٩ - وعلى مستوى المقرر، تشرف إدارة الشؤون السياسية على عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية ببيروني، التي تضم ممثلين عن جميع إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. ويقوم المبعوث الخاص أيضا بتمثيل الأمم المتحدة في اجتماعات التنسيق مع المبعوثين الدوليين العديدين إلى بيروني.

٢٢٠ - ومن أجل تعزيز الكفاءة والاستفادة إلى أقصى حد من المبادرات التي تتيح تقاسم التكاليف، يستعين موظفو مكتب المبعوث الخاص الموفدون إلى بيروني بالخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي لتلبية الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية. ويقوم فريق دعم المكتب الموفد إلى بوجمبورا بتلبية الاحتياجات الإدارية واللوجستية اليومية للفريق، من خلال الاضطلاع بالمهام التي لا يمكن أدائها عن بعد وتوفير حلقة وصل إدارية مع المركز.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٢٢١ - أُجريت جلسة حوار واحدة حتى هذا التاريخ من سنة ٢٠١٧ وكان فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون ممثلين بشكل جزئي فقط، ويرتقب إجراء جلسات أخرى خلال الفترة المتبقية من السنة. وكما كان مرتقبا، أنشئ فريق عامل مشترك يضم كلا من الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة وأصبح يضطلع بمهامه كاملة من حيث تقديم الدعم إلى العملية السياسية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا؛ ومن المتوقع أن يتواصل تعزيزه خلال الفترة المتبقية من سنة ٢٠١٧. وقّدت الأمانة العامة إحاطة إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن التطورات التي حدثت في بيروني، عقب تعيين ميشيل كافاندو مبعوثا خاصا في أيار/مايو ٢٠١٧. وسافر المبعوث الخاص إلى المنطقة خلال الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقّدت إحاطة إلى مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧. وواصل مكتب المبعوث الخاص في بوجمبورا التعاون بشكل وثيق مع مكتب ميسر جماعة شرق أفريقيا ومع فريقه.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٢٢٢ - نتيجة لتعيين المبعوث الخاص الجديد، الذي سيكون مقر عمله في واغادوغو، يُقترح نقل عدد من الوظائف الحالية الموجودة في المقرر. وتسعى هذه التعديلات إلى إتاحة توفير ما يكفي من الدعم الفني والإداري الذي يحتاجه المبعوث الخاص وإلى تعزيز قدرة المكتب على دعم عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويعتزم المكتب تعزيز قدرته على دعم الحوار وكذلك تعاونه وتعاضده مع فريق الميسر. وسيتحقق ذلك من خلال النقل المقترح للموظفين إلى دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة. وسيواصل المكتب العمل عن كثب مع وجود الاتحاد الأفريقي في بوجمبورا.

٢٢٣ - وسيواصل المكتب الاعتماد على أشكال التعااضد الإقليمية المتاحة من أجل تلبية احتياجاته المتعلقة بالمسائل المتصلة بسلسلة الإمداد وكذلك بالمجمّع والمرافق، التي يلبها حاليا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيوفر فرع البرنامج الإنمائي في واغادوغو حيزا للمكاتب للمبعوث الخاص ولفريقه المباشر، على أساس استرداد التكاليف.

٢٢٤ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائها.

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ عملية للحوار السياسي تتسم بالمصداقية ويشترك فيها جميع الأطراف وتكون بقيادة وطنية، وتعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون في نفس الوقت

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء عملية حوار سياسي بين الأطراف البوروندية تكون بقيادة وطنية '١' الاتفاق على إجراءات عملية الحوار السياسي وعلى هيكلها وتحظى بتأييد دولي	وجداولها الزمني مقاييس الأداء
	هدف عام ٢٠١٨: التوصل إلى اتفاق تام على الإجراءات والهيكل والجدول الزمني
	الأداء المتوقع لعام ٢٠١٧: أجريت مشاورات للاتفاق على إجراءات العملية وهيكلها وجداولها الزمني
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أجرى الميسر عدة اجتماعات تحضيرية و مشاورات مع أصحاب المصلحة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
	'٢' عقد جلسات حوار يشترك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون مقاييس الأداء
	هدف عام ٢٠١٨: إجراء ٤ جلسات حوار يكون فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون ممثلين تمثيلاً تاماً
	الأداء المتوقع لعام ٢٠١٧: إجراء ٤ جلسات حوار يكون فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون ممثلين بشكل جزئي
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أجريت ٣ جلسة حوار كان فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون ممثلين بشكل جزئي
	'٣' تقديم الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين الدعم المشترك للعملية مقاييس الأداء
	هدف عام ٢٠١٨: أن تعقد الآلية المشتركة لتنسيق الدعم التابعة للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة ما لا يقل عن ٨ جلسات عادية
	الأداء المتوقع لعام ٢٠١٧: أن تعقد الآلية المشتركة لتنسيق الدعم التابعة للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة ما لا يقل عن ٦ جلسات عادية
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: عُقدت اجتماعات تحضيرية في نهاية عام ٢٠١٦ للتوصل إلى اتفاق بشأن الآلية المشتركة لتنسيق الدعم شارك فيها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة

النواتج

- تشجيع أصحاب المصلحة الرئيسيين على التوصل إلى حل سياسي للأزمة البوروندية من خلال زيارات المبعوث الخاص إلى بوروندي وبلدان المنطقة (٦)؛

- اجتماعات الفريق العامل التقني المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تقديم المشورة إلى جهود التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا (٥)؛
- إفاد بعثات فنية تضم خبراء في الوساطة تابعين للأمم المتحدة في ثلاث مناسبات للمساعدة على تصميم عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وتحديد هيكلها وجدولها الزمني؛
- تقديم تقارير أو إحاطات فصلية إلى مجلس الأمن

(ب) الحوكمة والإشراف المدني على مؤسسات قطاع الأمن وسيادة '١' تحسين احترام حقوق الإنسان من جانب قطاع الأمن وسيادة القانون القانون في بوروندي والأفراد المرتبطين به

مقاييس الأداء

هدف عام ٢٠١٨: تنفيذ مبادرتين بهدف جعل القطاع الأمني مناسب الحجم وجيد الإدارة ومحترمًا لحقوق الإنسان.

الأداء المتوقع لعام ٢٠١٧: التشاور والتخطيط من أجل إطلاق مبادرة مشتركة مع السلطات البوروندية لتعزيز الحوكمة والإشراف المدني على قطاع الأمن وسيادة القانون في بوروندي.

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أجريت مشاورات منتظمة مع السلطات الوطنية شددت على أهمية احترام قطاع الأمن لحقوق الإنسان.

النواتج

- إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية لإثارة الشواغل المتعلقة بحالة الأمن وسيادة القانون (١٠)؛
- عقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يشمل ممثلي النساء والشباب ووسائل الإعلام، لضمان مراعاة الشواغل الأمنية لهذه الجهات (٦)؛
- عقد اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يُعدّون برامج قطاع الأمن بهدف كفالة اتساق النهج المتبعة (١٢).

العوامل الخارجية

٢٢٥ - يُتوقع أن يتحقق هذا الهدف شريطة وجود الإرادة السياسية والدعم والمشاركة من جانب مختلف الجهات المعنية ووجود دعم مستمر من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٠

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات المقدّرة	الفرق التقديري (الزيادة/النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	الميزانية
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٦)-(٤)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ٤٩٢,٦	٧ ٧٧٧,٧	١ ٢٨٥,١	٣ ١١٠,٨	٣ ٢٠٢,٨	(٩٢,٠)
التكاليف التشغيلية	٨ ٨١٩,٨	٦ ٥٧٥,٦	(٢ ٢٤٤,٢)	٣ ٥٨٨,٨	٤ ٥٦٠,٩	(٩٧٢,١)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٥ ٣١٢,٤	١٤ ٣٥٣,٣	(٩٥٩,١)	٦ ٦٩٩,٦	٧ ٧٦٣,٧	(١ ٠٦٤,١)

الجدول ٣١

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		متطوعو
	أ-ع	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	خدمات الأمن العامة	الدوليين	الوطنيين	المحلية	المتحدة	المجموع	مجموع الموظفين	مجموع المتطوعين	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	١	-	١	٢	٦	٦	٢	-	١٨	٧	١	٢٦	٢	٥	-	٣٣	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١	-	١	٢	٥	٦	٢	-	١٧	٨	١	٢٦	٢	٥	-	٣٣	
التغير	-	-	-	-	(١)	-	-	-	(١)	١	-	-	-	-	-	-	

٢٢٦ - يعكس الرصيد الحر التقديري للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أساساً: (أ) انخفاضاً في السفر الرسمي بسبب انخفاض وتيرة المناقشات السياسية؛ (ب) وانخفاضاً في تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب انخفاض تكاليف عقد تقديم خدمات الاتصالات وصيانتها عما كان متوقعاً؛ (ج) وانخفاض تكاليف الخدمات الطبية بسبب استخدام مراكز الخدمات المشتركة للأمم المتحدة لتقديم الخدمات الطبية؛ (د) وانخفاض تكاليف الشحن نظراً لتوافر المعدات في بعثات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة الذي قابلته جزئياً زيادة تحت بند الموظفين المدنيين نتيجة لما يلي: '١' تكاليف الموظفين المتصلة ببعثة الأمم المتحدة السابقة في بوروندي؛ '٢' وانخفاض معدلات الشغور الفعلية بالنسبة لوظائف الموظفين الوطنيين مقارنة بالمعدلات المدرجة في الميزانية.

٢٢٧ - وتبلغ الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٨ مبلغاً قدره ٦ ٦٩٩ ٦٠٠ دولار (بعد خصم الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي ستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار ٣١ وظيفة والوظيفة الجديدة المقترح إنشاؤها ولإعادة تصنيف وظيفة بخفض رتبته (وظيفة وكيل الأمين العام، ووظيفة مد-٢، ووظيفتان مد-١، و ٥ وظائف ف-٥، و ٦ وظائف ف-٤، ووظيفتان ف-٣، و ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة، ووظيفتان لموظفين فنيين وطنيين، و ٥ وظائف من الرتبة المحلية) (٨٠٠ ١١٠ ٣ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٥٨٨ ٣ دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ١٢٠ ٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٩٢٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٣٤٣ ١ دولار)، والنقل البري (٥٠٠ ١٤٣ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٣٥٧ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٣٥٠ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ١٠٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٤٧ دولار).

٢٢٨ - وسيجري تعيين المبعوث الخاص على أساس فترة الاستخدام الفعلي، ويقترح أن يكون مقر عمله في واغادوغو. ويقترح المكتب نقل عدد من موظفيه لمواءمة موارده من الموظفين مع المواقع التي يمكن لهم فيها أداء عملهم بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة لتنفيذ ولاية المكتب.

٢٢٩ - ويُقترح نقل المكتب المباشر للمبعوث الخاص إلى واغادوغو بنقل وظيفة المساعد الخاص (برتبة ف-٥) إلى واغادوغو من نيويورك وتغيير تصنيف الوظيفة إلى الرتبة ف-٤ بغية تقديم الدعم الفني للمبعوث الخاص. ويقترح المكتب أيضا إنشاء وظيفة جديدة لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من أجل تقديم الدعم الإداري إلى المبعوث الخاص في واغادوغو.

٢٣٠ - وفي نيويورك، يقترح المكتب تقليص قدرته في المقر وتعزيز وجوده في بوروندي بنقل وظيفتين (وظيفة ف-٤ ووظيفة ف-٥) إلى وحدة دعم الحوار في بوجومبورا. ولكفالة فعالية الدعم المقدم من المقر في نيويورك إلى أنشطة المبعوث الخاص، يُقترح نقل موظف للشؤون السياسية (ف-٣) إلى شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية وتغيير مكان عمله من بوجومبورا إلى نيويورك. ويُقترح نقل الوظيفة المتبقية للمساعد للشؤون الموظفين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) الموجودة في نيويورك إلى شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

٢٣١ - وفي بوجومبورا، سيسمح مقترح تعزيز وحدة دعم الحوار من خلال الوظائف التي ستُنقل من نيويورك بتوفير الدعم الكافي لفريق دعم الوساطة. وبناء على ذلك، يقترح المكتب إلغاء وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-٤) ونقل وظيفة محلل معلومات أقدم (ف-٥) إلى مكتب رئيس الديوان في بوجومبورا.

٢٣٢ - وفي نيروبي، يُقترح نقل الموظفَين الحاليين العاملين في وحدة دعم الحوار (موظف ف-٥ وموظف ف-٤) إلى دار السلام ليضطلعوا بدور فريق اتصال لدعم الحوار من أجل تقديم الدعم التقني عن كثب إلى الميسّر، وهو الرئيس الأسبق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين ويليام مكابا، الذي يوجد مقر عمله في دار السلام.

٢٣٣ - ويعزى الفرق (الانخفاض) بين الموارد المقترحة لسنة ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لسنة ٢٠١٧ أساسا إلى تطبيق معدل شغور أعلى مما كان مدرجا في الميزانية للموظفين الدوليين في سنة ٢٠١٨، وإلى انخفاض الاحتياجات اللازمة للسفر في مهام رسمية ولشراء المعدات، وإلى انخفاض تكاليف المرافق بسبب اقتراح الانتقال إلى مباني أصغر حجما.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٣٤ - لم تُخصَّص للمكتب أي موارد خارجة عن الميزانية لسنة ٢٠١٧ ولا يرتقب تخصيص أي موارد من هذا القبيل لسنة ٢٠١٨.